



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون - بتيارت -

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير



قسم: علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: إدارة مالية

الموسومة بـ

الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسات المنتجات الكهروكيميائية سوقر - تيارت -

الأستاذ المشرف:

د/ قوادري رشيد

من إعداد الطالبة:

بن جازية تركية

لجنة المناقشة:

رئيسا	دكتورة	ضالع دليلة
مقررا	دكتور	قوادري رشيد
مناقشا	أستاذ	عتيق الشيخ

السنة الجامعية : 2018-2019

شكر وتقدير

أشكر وأحمد الله عز وجل لإيماني على
انجاز هذا العمل المتواضع، وشكري
وتقديري الكبيرين للأستاذ المشرف
قوادري رشيد الذي لم يبخل بمساعدته
وتوجيهاته المادفة.
كل من ساهم من قريب أو بعيد في
انجاز هذه المذكرة

اهداء

أهدي تخرجي لأبي الغالي وأمي الغالية
حفظكما الله ورعاكما وجزاكما عنا خيرا
بعثت كثيرا في كتب ومجلات وغيرها
لأهديكما تخرجي وأعبر لكما بمشاعري
تجاهكما بانتقاء أهدب الكلمات وأرقى
العبارات لتليق بمقامكما فما وجدت سوى
كلماتي البسيطة من مشاعر صادقة من
القلب للقلب أشكركما أبي وأمي من
أعماق قلبي ساندتموني ووقفتم بجانبتي طيلة
حياتي التربوية والتعليمية حتى وصلت
بفضل الله ثم انتم إلى إتمام دراستي
الجامعية شكرا لكم

فهرس المحتويات

شكر

اهداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

ملخص

الصفحة

أ- د

مقدمة:

الفصل الأول: الاطار العام للأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

- 02- تمهيد:
- 03- المبحث الأول: عموميات حول الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.....
- 03- المطلب الأول: مفهوم الأداء.....
- 05- المطلب الثاني: مكونات الأداء، أهدافه ومجالاته.....
- 10- المطلب الثالث: تصنيفات الأداء، ومقاييسه.....
- 13- المبحث الثاني: تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية.....
- 13- المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء وأهدافه.....
- 15- المطلب الثاني: أنواع تقييم الأداء ومراحله.....
- 17- المطلب الثالث: معايير وخطوات والأسس العامة لتقييم الأداء.....
- 21- المبحث الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.....
- 21- المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي وأهميته.....
- 23- المطلب الثاني: أهداف ومقاييس الأداء المالي.....
- 24- المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي.....
- 29- خلاصة الفصل الأول.....

الفصل الثاني: آليات تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

- 31- تمهيد:
- 32- المبحث الأول: عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.....
- 32- المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء المالي.....
- 34- المطلب الثاني: معايير وخطوات تقييم الأداء المالي.....
- 35- المطلب الثالث: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي.....
- 39- المبحث الثاني: أدوات تقييم الأداء المالي.....
- 39- المطلب الأول: التحليل المالي.....
- 40- المطلب الثاني: الاتجاهات التقليدية في تقييم الأداء المالي.....
- 48- المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة في تقييم الأداء المالي.....
- 53- المبحث الثالث: التوازنات المالية.....
- 53- المطلب الأول: رأس المال العامل.....
- 57- المطلب الثاني: احتياجات رأس المال العامل BFR.....
- 59- المطلب الثالث: المطلب الثالث: الخزينة TN.....
- 62- خلاصة الفصل الثاني.....

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة المنتجات الكهروكيميائية

- 64- تمهيد:
- 65- المبحث الأول: تقديم المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيميائية **ENEPC**.....
- 65- المطلب الأول: ماهية مؤسسة **ENEPC**.....
- 66- المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.....
- 70- المطلب الثالث: أهداف ومهام المؤسسة.....
- 71- المبحث الثاني: تشخيص وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيميائية باستخدام النسب المالية.....
- 71- المطلب الأول: تقديم الميزانية المالية لمؤسسة **ENPEC** لسنتي (2015-2016).....
- 76- المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي عن طريق النسب الهيكلية والسيولة.....
- 79- المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات النشاط والمردودية.....
- المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي من خلال مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة
- 83- **ENPEC** خلال سنتي (2015-2016).....

- 83-المطلب الأول: رأس المال العامل.
- 86-المطلب الثاني: احتياجات رأس المال العامل BFR.
- 87-المطلب الثالث: الخزينة TR.
- 88-خلاصة الفصل الثالث.

خاتمة

- 90-خاتمة:
- 93-قائمة المصادر والمراجع:
- 99-الملاحق:

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	جانب الأصول للميزانية المالية لسنتي (2015-2016).	71
02	جانب الخصوم للميزانية المالية لسنتي (2015-2016)	72
03	جانب الأصول للميزانية المختصرة لسنتي (2015-2016).	73
04	جانب الخصوم للميزانية المختصرة لسنتي (2015-2016)	74
05	جدول حسابات النتائج لمؤسسة ENPEC لسنتي (2015-2016)	74
06	نسبة التمويل الدائم.	76
07	نسبة التمويل الذاتي.	76
08	نسبة قابلية السداد	77
09	نسبة التداول.	78
10	نسبة السيولة السريعة.	78
11	نسبة السيولة المختصرة.	79
12	معدل دوران الأصول.	79
13	معدل دوران الأصول المتداولة.	80
14	معدل دوران الأصول الثابتة.	80
15	نسبة المردودية الاقتصادية.	81
16	نسبة المردودية المالية	82
17	رأس المال العامل لمؤسسة ENPEC من أعلى الميزانية	83

84	رأس المال العامل لمؤسسة ENPEC من أسفل الميزانية	18
84	رأس المال العامل الخاص لمؤسسة ENPEC	19
85	رأس المال العامل الإجمالي لمؤسسة ENPEC	20
85	رأس المال العامل الأجنبي لمؤسسة ENPEC لسنتي (2016-2015)	21
86	احتياجات رأس المال العامل لمؤسسة ENPEC لسنتي (2016-2015)	22
87	رصيد الخزينة لمؤسسة ENPEC لسنتي (2016-2015).	23

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
08	مبادئ الأداء	01
27	العوامل المؤثرة في الأداء المالي	02
60	أسباب انخفاض الخزينة	03
65	الهيكل التنظيمي	04

ملخص

يعتبر الأداء المالي أحد الأنواع الأساسية للأداء في المؤسسة الاقتصادية والذي له أهمية بالغة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وذلك من أجل معرفة مدى قدرتها على تحقيق أهدافها، والذي يتم من خلال استخدام أدوات مالية متمثلة في النسب والمؤشرات المالية والتي تعتبر أدوات فعالة في عملية تقييم الأداء الفعلي للمؤسسة، وللوقوف على مدى قدرة على الاستغلال الأمثل للموارد المالية يجب تقييم أدائها المالي عن طريق قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكما على إدارة مواردها المتاحة ومدى تحقيقها لأهدافها المخطط لها.

حيث طبقنا دراستنا على مستوى المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيميائية وقمنا بحساب مجموعة من النسب والمؤشرات المالية وذلك بعد حصولنا على مختلف القوائم المالية، فتوصلنا إلى أن المؤسسة في وضعية مالية ضعيفة.

الكلمات المفتاحية: الأداء، تقييم الأداء، الأداء المالي، تقييم الأداء المالي.

Abstract

Financial performance is one of the key types of performance in an organization. It is crucial to determine the financial position of the organization in order to determine its ability to achieve its objectives. This is achieved through the use of financial instruments represented in financial ratios and indicators which are effective tools in assessing actual performance to determine the extent to which the financial resources can be exploited optimally, their financial performance must be assessed by measuring the results achieved or expected in the light of predetermined criteria and providing a judgment on the management of their available resources and the extent to which they achieve their planned objectives. Where we applied our study at the level of the National Corporation for Electrochemical Products and we calculated a set of ratios and financial indicators after have obtained various financial statements, we found that the institution is in a weak financial position.

Keywords: performance, Performance evaluation, financial performance, financial performance assessment.



مقدمة

إن قياس كفاءة وفاعلية أداء المؤسسات الاقتصادية يواجه صعوبة كبيرة خصوصاً مع تعقد وتوسع أنشطتها، ما توجب عليها إعادة النظر في طرق تسيير وتحسين الأداء العام والقدرة على الصمود في وجه المنافسة. ونظراً لما تتمتع به الإدارة المالية في المؤسسة حيث ينظر إليها على أنها من أقوى الإدارات فيها، ومن الممكن أن تؤثر على الكثير من الأمور داخلها، فهي الإدارة المسؤولة عن تسيير كافة الأعمال المالية للمؤسسة وفق المهام والاختصاصات التي حددها لها الهيكل التنظيمي للمؤسسة، وإبداء الرأي والمشورة في المسائل ذات الطابع المالي التي يمكن أن تواجه المؤسسة.

فالأداء المالي يعتبر أحد الركائز الأساسية التي تشكل محور هام وأساسي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة وتشخيص وضعها المالي واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة. ولذلك فإن الاهتمام بتقييم الأداء المالي في المؤسسة يأتي في إطار سعيها للإصلاح الإداري والمالي لتعزيز الشفافية، ورفع كفاءتها وفعاليتها. فنجاح التقييم يعتمد أساساً على قدرة المسيرين على اختيار المعايير والمؤشرات التي تعكس هذا الأداء.

أولاً: الإشكالية:

تسعى المؤسسة باعتبارها وحدة اقتصادية متجانسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتكاملة التي تسمح لها بتحقيق أداء مالي يعكس مدى استغلالها للموارد المتاحة لها بشكل مثالي ويعتبر هدف تعظيم الربح أهم شيء تسعى المؤسسة إلى تحقيقه من أجل تعظيم أسهمها لجلب المستثمرين، لذلك تحتاج المؤسسة دائماً إلى تقييم أدائها بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المالية.

وعلى ضوء ذلك نسعى من خلال هذا الدراسة على الإجابة عن الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو مستوى الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة؟ وما دور المعايير والمؤشرات المالية المعتمدة في

تقييمه؟

وفي مضمون هذه الإشكالية يمكن طرح بعض الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالأداء المالي؟ وما مدى أهميته للمؤسسة؟
- ما هي أهم المؤشرات المالية المعتمدة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟
- ماهي نقاط القوة والضعف في الوضع المالي للمؤسسة المبحوث؟
- كيف تساهم المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة المبحوث؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من فرضية رئيسية مفادها: "أن مستوى الأداء المالي للمؤسسة يساهم في تحسين أدائها الكلي وتعزيز قدراتها التنافسية، ويتم ذلك من خلال عملية التقييم على ضوء المعايير والمؤشرات المالية المعتمدة".

ومن هنا نشق الفرضيات الجزئية التالية:

- الأداء المالي للمؤسسة يتمثل في قدرتها على تحقيق النتائج التي تطابق مع الأهداف الموضوعية.
- عملية تقييم الأداء المالي من العمليات الهامة على ضوء معايير ومؤشرات مالية محددة وفعالة ما يعكس فعالية المؤسسة.
- تساعد المؤشرات المالية في معرفة وتشخيص الوضع المالي للمؤسسة المبحوثة.

ثالثا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة على تحقيق مجموعة من الاهداف أهمها ما يلي:

- التعرف على مستوى الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وكيفية قياسه وتقييمه.
- التعرف على معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية وتبيان دلالاتها.
- التعرف على مستوى الأداء المالي بالمؤسسة المبحوثة.
- توضيح كيفية مساهمة المعايير والمؤشرات المالية في تقييم الاداء المالي في المؤسسة المبحوثة.

رابعا: أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الذي يعكس فعالية الإدارة المالية في توفير الأموال اللازمة لتحريك عناصر الإنتاج، ومن ثم تطوير القيمة المالية للمؤسسة وزيادتها، والمحافظة على السيولة لتحقيق أعلى نسبة من الأرباح أو حمايتها من خطر الإفلاس أو التصفية. إضافة إلى أن القدرة على قياس وتقييم الأداء المالي لأي مؤسسة مؤشرا لتحديد وضعيتها المالية من خلال مقارنة النتائج المحققة مع النتائج المسطرة، إضافة إلى أن هدف تحليل وتقييم الأداء المالي للمؤسسة يتجلى في توفير المعلومات المالية لكل الأطراف المهتمة بنشاط المؤسسة للوقوف على نقاط القوة والضعف فيها. كما تعد المؤشرات المالية من أدوات التحليل الأكثر شيوعاً واستخداماً في تقييم الأداء الكلي والجزئي للمنظمات كافة.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

● الأسباب الموضوعية

- أهمية الموضوع لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية خاصة في ظل التحولات الاقتصادية التي تتسم بتوسع رقعة المنافسة والانفتاح الاقتصادي.
- التعرف على الغدارة المالية في المؤسسة ومدى قدرتها على إدارة التدفقات النقدية.

● الأسباب الذاتية

- اهتمامي الشخصي بالمواضيع ذات الصلة بمالية المؤسسة بحكم ارتباطها بالتخصص.
- المحاولة في إثراء الموضوع باعتباره من المواضيع المتجددة.

سادسا: حدود البحث

تنحصر حدود البحث في الآتي:

- الحدود المكانية: المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيميائية ENPEC الكائن مقرها ببلدية السوقر بولاية تيارت
- الحدود الزمانية: 2018م - 2019م

سابعا: الدراسات السابقة

- دراسة عائشة بلغاني: (2017) بعنوان: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز - عين قوشنت -
- هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وكذلك إبراز أهمية تقييم الاداء المالي وتم إسقاط هذه الدراسة على مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز، وذلك بالاعتماد على القوائم المالية المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج، حيث تم اختيار مدى كفاءة الأداء المالي للمديرية باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.
- وخلصت الدراسة إلى ان المديرية ليس لها القدرة على التمويل الذاتي وأنها غير مستقلة ماليا وغير قادرة على تسديد ديونها، وهذا ما يدل على مدى استجابة المؤشرات المستخدمة في عملية التقييم.
- دراسة بن خروف جلييلة (2017): دور التحليل المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة حليب النجاح-مغنية-
- هدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة حليب النجاح بمغنية،

فتم الاعتماد على دراسة وتقييم الأداء واكتشاف مواطن الخلل والضعف في التسيير، في الفترة الممتدة ما بين 2012 و2014، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المعايير والمؤشرات المالية الأكثر أهمية والتي تناسب الدراسة وتسمح باختبار مدى كفاءة أداء المؤسسة في استخدام الأصول باستعمال أدوات التحليل المالي.

وبعد إجراء تقييم وتشخيص للمؤسسة تم الوصول إلى أن هذه الأخيرة قد تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة المذكورة أعلاه، وذلك من خلال تحقيقها لخزينة صافية موجبة. كما بينت معدلات السيولة بأن المؤسسة لها استقلالية مالية وأنها تعتمد على أموالها لتمويل استثماراتها وهذا يدل على مدى استجابة المؤشرات المستخدمة في عملية تقييم أداء المؤسسة.

- دراسة سناء مسعودي (2018) بعنوان: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة وكالتي

BNA و CPA بالوادي

هدفت الدراسة إلى كيفية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من حيث العائد والمخاطرة، وتم الاعتماد على نموذج العائد على حقوق الملكية على البنكين وذلك باحتساب كل من مؤشرات العائد ومؤشرات المخاطرة لكل منهما.

ثامنا: منهج البحث

للإجابة على التساؤلات الواردة في الإشكالية، ومن أجل تحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي في الجانب النظري القائم على جمع المعلومات والبيانات المرتبطة بموضوع الدراسة، أما في الجانب التطبيقي تم الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة وذلك من خلال تحليل القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

تاسعا: هيكل البحث

للتحقق من فرضيات البحث تم تقسيم البحث إلى جانب نظري وآخر تطبيقي على النحو التالي: في الجانب النظري تضمن فصلين حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للأداء المالي أما في الفصل الثاني تم التعرض إلى آليات تقييم الأداء المالي وفي الجانب التطبيقي تم التطرق إلى تطبيق الدراسة على أرض الواقع من خلال المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيميائية بولاية تيارت، السوق.



الفصل الأول

تمهيد:

يحظى الأداء بأهمية كبرى في تسيير المؤسسات لذا نال الاهتمام المتزايد من طرف الباحثين والمفكرين والممارسين في مجال الإدارة والتسيير، وهذا من منطلق أن الأداء يمثل الدافع الأساسي لوجود المؤسسة من عدمها، كما يعتبر العامل الأكثر اسهاما في تحقيقي هدفها الرئيسي ألا وهو البقاء والاستمرارية، ولا يتحقق ذلك الا من خلال تقييم أدائها والوقوف عند نقاط القوة والضعف، وذلك بالتركيز على أدائها المالي باعتباره أهم نظام متكامل لتوفير المعلومات المالية للحفاظ على بقاء المؤسسة.

وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى المباحث التالية:

✓ المبحث الأول: عموميات حول أداء المؤسسة الاقتصادية.

✓ المبحث الثاني: تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية.

✓ المبحث الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول: عموميات حول الأداء في المؤسسة الاقتصادية

يعد موضوع الأداء من الموضوعات التي نالت اهتماما كبيرا من قبل الإداريين، فمع تزايد حدة المنافسة وجب على المؤسسات الاقتصادية التركيز على الرفع من مستوى أدائها، إذ يعبر عن قدرتها على تحقيق أهدافها طويلة الأجل.

المطلب الأول: مفهوم الأداء

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى الأداء من خلال التطرق إلى ما يلي:

أولاً: تعريف الأداء

الأداء هو ذلك النشاط الشمولي المستمر والذي يعكس نجاح المنظمة واستمراريتها وقدرتها على التكيف مع البيئة أو فشلها وانكماشها وفق أسس أو معايير محددة تضعها المنظمة وفقا لمتطلبات نشاطاتها وفي ضوء الأهداف طويلة الأمد.¹

- يشير الأداء إلى درجة تحقيق وإتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد، وهو يعكس الكيفية التي يحقق أو يشبع بها الفرد متطلبات الوظيفة. وغالبا ما يحدث لبس وتداخل بين الأداء والجهد. فالجهد، يشير إلى الطاقة المبذولة، أما الأداء، فيقاس على أساس النتائج التي حققها الفرد.²
- يقصد بالأداء النتيجة النهائية للنشاط. إن اختيار المقياس المناسب لتقييم الأداء يعتمد على الوحدة التنظيمية التي سوف يتم تقييمها والأهداف التي يجب إنجازها.³
- الأداء هو محصلة الجهد المبذول من فرد أو جماعة بمساعدة آلة أو بدون خلال زمن محدد.⁴

1 : علاء فرحات طالب، إيمان شيحان المشهاني، (الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف)، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 64.

2 : راوية محمد حسن، (إدارة الموارد البشرية)، الطبعة الثانية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 215.

3 : ثابت عبد الرحمن إدريس، جمال الدين محمد المرسي، (الإدارة الاستراتيجية مفاهيم ونماذج تطبيقية)، الدار الجامعية، 2002، ص 431.

4 : خلف السكرانة، (التخطيط الاستراتيجي)، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، ص 317.

- الأداء هو باختصار إنجاز هدف أو أهداف المؤسسة.¹
- وبشكل عام ينظر إلى الأداء من أنه سلسلة من النشاطات المرتبطة بوظيفة متخصصة أو نشاط جزئي تقوم به الإدارة لتحقيق هدف معين.²
- و بالتالي فإن الأداء هو نتائج النشاط الشمولي التي تمارسه الذي تمارسه الشركة ، ويحدد مستوى إنجازها ومدى استغلالها لمواردها وإمكاناتها ويستفاد منه في معرفة المركز التنافسي للشركة وفي تطوير أساس لبقائها ونموها.³

ثانيا: قياس الأداء

يعرف قياس الأداء على أنه المراقبة المستمرة لإنجازات برامج المنظمة وتسجيلها، ولا سيما مراقبة وتسجيل جوانب سير التقدم نحو تحقيق غايات موضوعة مسبقا. وعادة ما تكون الجهة التي تقوم بإجراء عملية قياس الأداء هي الإدارة المسؤولة عن مفردات برنامج المنظمة.⁴

ثالثا: أهمية الأداء

إن التركيز على مستويات الأداء في المنظمات، يعد من أكثر المجالات اهتماما حيث تولي منظمات الأعمال الأداء أهمية كبيرة توازي الإدارة الاستراتيجية ، وأن أهميته في هذا المجال يمكن أن تناقش من خلال 03 أبعاد رئيسية نظريا ، وتجريبيا ، وإداريا، فمن الناحية النظرية يمثل الأداء مركز الإدارة الاستراتيجية حيث تحتوي جميع المتطلبات الإدارية على مضامين ودلالات تختص بالأداء سواء بشكل ضمني أو بشكل مباشر، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الأداء يمثل اختيارا زمنيا للاستراتيجية المتبعة من قبل الإدارة ، ومن

1 : حسن إبراهيم بلوط، (إدارة الموارد البشرية من منظور استراتيجي)، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، لبنان، 2002، ص 360.

2 : حمزة محمود الزبيدي، (التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2011، ص- ص 89-90.

3 : ناظم حسن عبد السيد، (محاسبة الجودة مدخل تحليلي)، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 132.

4 : طاهر محسن منصور الغالي، وائل محمد صبحي إدريس، (الإدارة الاستراتيجية منظور متكامل)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 487.

الناحية التجريبية فإن أهمية الأداء تظهر من خلال استخدام أغلب دراسات و بحوث الإدارة الاستراتيجية المختلفة والعمليات الناتجة عنها.

أما الناحية الإدارية فإنها تظهر واضحة من خلال حجم الاهتمام الكبير والمميز من قبل إدارات المنظمات بالأداء ونتائجه، والتحويلات التي تجري في هذه المنظمات اعتمادا على نتائج الأداء هذا وقد احتل موضوع الأداء في الأدب الاستراتيجي أهمية حرجة لاعتبارات تتعلق أولا بكونه محورا مركزيا لتخمين نجاح وفشل المنظمات في قراراتها وخططها الاستراتيجية، ثانيا تواجه دراسة الأداء تحديات عديدة لاسيما في المواضيع الاستراتيجية تتمثل في تباين المفهوم ومؤشرات قياسه على وفق تباين أهداف المنظمات وطبيعتها واختلاف أهداف الأطراف المرتبطة بها. مما يستلزم تحديد ماهية المقاييس المناسبة التي يمكن استخدامها في قياس الأداء، ومصدر المعلومات المعتمدة في القياس وكيفية دمج قياسات مختلفة لتقديم صورة واقعية عن المنظمة. كما يمكن تلخيص أهمية الأداء في النقاط التالية:

- يعتبر أداة توجيه بالنسبة للمنظمة من أجل تحقيق أهدافها.
- يعتبر أداة لمعرفة حالة المنظمة.
- يستعمل كأداة لمعرفة الاختلال الواقع عند تحقيق الأهداف.
- تحديد السبل لتطوير العاملين ودفعهم نحو تطوير أنفسهم.¹

المطلب الثاني: مكونات الأداء، أهدافه ومجالاته

يشمل الأداء مكونات وله أهداف ومجالات سنلخصها فيما يلي:

أولا: مكونات الأداء: يشمل الأداء مكونات وله أهداف ومجالات سنلخصها فيما يلي:

يتكون مفهوم الأداء من مكونات رئيسية هي الفعالية، الكفاءة والإنتاجية كما يلي:

(1) الفعالية: تعني عمل الأشياء الصحيحة، كما يمكن من جهة أخرى ربط الفعالية بمخرجات

المؤسسة، حيث يمكن التعبير عنها بنسبة قيمة المخرجات الفعلية إلى المخرجات المتوقعة أو المخططة،

وعلى فإن:

¹ : طاهر محسن منصور الغالي، وائل محمد صبحي إدريس، مرجع سبق ذكره، ص 487.

$$100 \times \frac{\text{قيمة المخرجات الفعلية}}{\text{قيمة المخرجات المتوقعة}} = \text{الفعالية}$$

تقاس الفعالية عادة باستخدام طريقتين هما:

الطريقة الأولى: تعتمد في القياس على عنصري النتائج المحققة والنتائج المتوقعة ومن ثم:

$$100 \times \frac{Rm}{Rp} = \text{الفعالية (نسبة)}$$

حيث: Rm : النتائج المحققة.

Rp : النتائج المتوقعة.

وهي تسمح بالحكم على درجة تحقيق الأهداف.

الطريقة الثانية: تتبنى هذه الطريقة في القياس عاملي الإمكانيات المستخدمة والإمكانيات المتوقعة، ومن ثم:

$$100 \times \frac{Mm}{Mp} = \text{الفعالية (نسبة)}$$

حيث: Mm : الإمكانيات المستخدمة.

Mp : الإمكانيات المتوقعة لتحقيق النتائج المتوقعة.¹

(2) الكفاءة: فهي تعبر عن استخدام المعقولة و الرشد في المفاضلة بين البدائل واختيار أفضل البدائل

الذي يقلل التكاليف أو يعظم العائد إلى أقصى درجة ممكنة، ويكون ذلك عند اختيار أسلوب

عملي معين للوصول إلى هدف معين.²

¹: مصطفى يوسف، (إدارة الأداء)، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص-ص 24-25.

²: محمد توفيق ماضي، (إدارة الانتاج والعمليات)، الطبعة الثانية، الدار الجامعية نشر وتوزيع، الاسكندرية، مصر، ص52.

تعني الكفاءة نسبة المخرجات الفعلية (المتحققة) إلى المخرجات القياسية أو المخططة، ويمكن التعبير عنها كالآتي:¹

الكفاءة = المخرجات المتحققة (الإنتاج الفعلي) / المخرجات القياسية أو المخططة (الإنتاج القياسي أو المخطط).

(3) الإنتاجية: مدى تطور الوحدة الاقتصادية في استخدام الجوانب الفنية والعلمية في رفع إمكانيات وفعالية العاملين وزيادة قدرات الإدارية وتنشيط العمليات الإنتاجية.²

يمكن تعريف الإنتاجية بشكل أوسع على أنها طريقة لقياس فاعلية استخدام المصادر من قبل الأفراد والمكامن والمنظمات والمجتمعات، وعلى كل من هذه العناصر أن يحدد وبشكل دوري الوسائل أو المصادر اللازمة لتحسين الإنتاجية.³

ثانياً: أهداف الأداء.

تسعى المنظمات من وراء تبني واستخدام إدارة الأداء لتحقيق ثلاثة أنواع من الأهداف هي:

- **أهداف استراتيجية:** يتمثل الهدف الرئيسي لاستخدام أنظمة إدارة الأداء في تحقيق الربح بين أنشطة العاملين والأهداف أو الغايات التنظيمية ويستند التنفيذ الفعال للاستراتيجية إلى تحديد النتائج المرغوبة، وأنماط السلوك ونوعيات السمات الفردية الضرورية أو المطلوبة للتنفيذ، ثم تطوير أنظمة القياس واسترجاع المعلومات والتي سوف تدعم من استخدام العاملين لقدراتهم وتطوير أنماطها السلوكية للوصول للنتائج المحددة.
- **أهداف إدارية:** تعتمد المنظمات على معلومات إدارة الأداء، خاصة الأداء في اتخاذ العديد من القرارات الإدارية أبرزها، إدارة المرتبات والأجور، الترقيات تقدير الأداء الفردي، وعلى الرغم

¹ : نبيل ابراهيم محمود، (تحليل المتغيرات الاقتصادية الإنتاجية والكفاءات)، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2008، ص 55.

² : مجيد الكرخي، (تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية)، بدون طبعة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 33.

³ : سليمان عبيدات ومحمود علي سالم، (إدارة العمليات الإنتاجية)، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2013، ص 23.

من أهمية هذه القرارات، فإن العديد من المديرين والذين يعتبرون المصدر الرئيسي لهذه المعلومات، يرون عملية تقييم الأداء باعتبارها شرط لا بد منه للقيام بمتطلباتهم الوظيفية حيث يشعرون بعدم الراحة عند تقييم الآخرين وعرض نتائج هذا التقييم على العاملين، مهما يفقد نظام التقييم موضوعيته وبالتالي أهميته.

- **أهداف تنموية:** يتمثل الجانب الأخير من أعراض إدارية الأداء في تنمية العاملين وتطوير أساليب أدائهم للعمل، عندما لا يؤدي الموظف عمله على النحو المتوقع فإن إدارة الأداء تسعى إلى تنمية أدائه خلال المعلومات المرتدة من أنظمة تقييم الأداء والتي تعكس نواحي الضعف في الأداء ومن الناحية المثالية، فإن أنظمة إدارة الأداء يجب أن لا يقتصر دورها على تحديد مجالات الضعف في الأداء.¹

ثالثا: مجالات الأداء: تختلف مجالات الأداء وفق منهج منشآت الأعمال، وتعرض المراجع العلمية أكثر من مجال للأداء يمكن عرضها فيما يلي:²

(1) الميدان المالي

وهو القاسم المشترك بين جميع الكتاب والمهتمين، إذ يعد الأداء المالي من المقاييس المهمة لأداء المنشآت مهما كانت طبيعة أعمالها، فعدم تحقيق المنشآت الداء المالي حسب المستوى يعرض وجودها إلى الخطر، إن التفوق في الأداء المالي يضمن مركزا تنافسيا قويا ويفتح المجال أمام المنشآت للانطلاق، وأهم مقاييس هذا الميدان هو التحليل المالي.

(2) ميدان الأداء غير المالي

ويركز هذا الميدان على اعتماد مقاييس غير مالية لقياس أداء المنشآت، حيث يتم الاعتماد على مؤشرات تشغيلية مثل الحصة السوقية، وتقديم منتجات جديدة وفاعلية العملية التسويقية والإنتاجية وغيرها من المؤشرات، فالاعتماد على المقاييس المالية وحدها لا يعطي صورة متكاملة الابعاد حول المنشأة وبالتالي فإن الاهتمام العالي بأداء المنشأة يؤدي إلى خلق توازن بين الاهتمامات العملية والمالية.

¹: سامح عبد المطلب عامر، (استراتيجيات ادارة الموارد البشرية)، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر، 2011، ص 222 - 223.

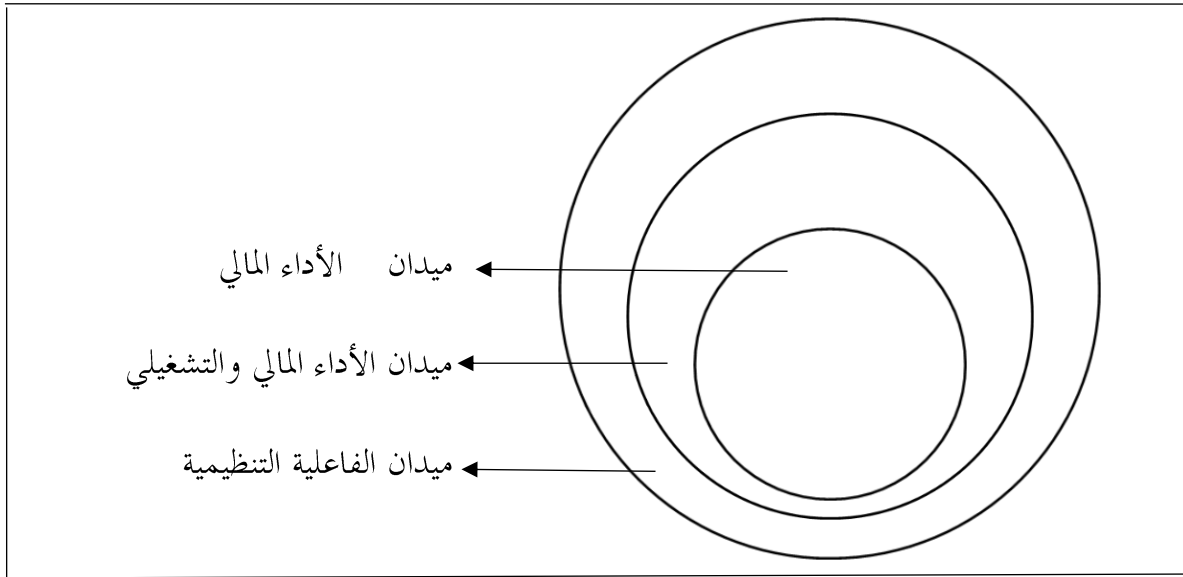
²: حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 93 - 94.

3) ميدان الفاعلية التنظيمية

ومضمون هذا الميدان التأكيد على القدرة على العمل وتحقيق الأهداف، ويمكن قياسها من خلال معرفة النمو في صافي الربح وهامش الربح ومعدل العائد عن الاستثمار ورضا العاملين، وتوجهات المديرين واستيعابهم.

لقد حدد مجالات الأداء في عدة ميادين كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم (1): ميادين الأداء



المصدر : علاء فرحات طالب ، إيمان شيحان المشهداني، "الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي الاستراتيجي

للمصارف"، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص 66.

المطلب الثالث: تصنيفات الأداء، ومقاييسه.

يغطي الأداء بتصنيفات ومقاييس عديدة، كما له عدة عوامل مؤثرة فيه والتي نوجزها فيما يلي: ¹

أولاً: تصنيفات الأداء

تتعدد تصنيفات الأداء حسب المعيار الذي يعتمد عليه، ويفيد تصنيف الأداء في معرفة مصدر الخلل أو القصور في الأداء وهو ما يسهل معالجته، والتأكيد على نقاط القوة في الأداء وتعزيزها:

(1) حسب معيار المصدر: وفقاً لهذا المعيار يمكن تفسير أداء المؤسسة إلى أداء داخلي وأداء خارجي:

أ- الأداء الداخلي: وينتج من تفاعل مختلف أداءات الأنظمة الفرعية للمؤسسة أي مختلف الأداءات الجزئية المتمثلة في الأداء البشري أي أداء الموارد البشرية في المنظمة، والأداء التقني الذي يتعلق بجانب الاستثمارات والأداء المالي الخاص بالإمكانيات المالية المستعملة.

ب- الأداء الخارجي: وهو الأداء الناتج عن تغيرات البيئة المحيطة بالمؤسسات، فهو ينتج عن المحيط الخارجي للمؤسسة وبالتالي فإن المؤسسة لا يمكنها التحكم في هذا الأداء، حيث قد يظهر هذا الأداء في نتائج جيدة تحصل عليها المؤسسة.

(2) حسب معيار الشمولية: يمكن تقسيم الأداء حسب هذا المعيار إلى أداء كلي وأداء جزئي:

أ- الأداء الكلي: يتجسد في الإنجازات التي ساهمت كل الوظائف والأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها دون انفراد جزء أو عنصر لوحدة في تحقيقها، ومن خلال الأداء الكلي يمكن الحكم على مدة تحقيق المؤسسة وبلوغها لأهدافها العامة كالاستمرارية والنمو والربحية.

ب- الأداء الجزئي: ويقصد به الأداء الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفردية للمؤسسة والوظائف الأساسية، والأداء الفردي الذي يتعلق بأداء الأفراد العاملين ومستوى كفاءاتهم في العمل وسلوكياتهم.

¹ بوزيداوي محمد (إدارة المعرفة كأساس لتحقيق أداء مستخدم ومتميز)، رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2014 ص 74-

1) حسب المعيار الوظيفي: حسب هذا المعيار يقسم الأداء الى أداء الوظائف الأساسية في المؤسسة

وهي الإنتاج، المالية، التسويق، والموارد البشرية. ويتم تقسيم الأداء إلى:

أ- أداء الوظيفة المالية: ويتمثل في قدرة المؤسسة إلى تحقيق التوازن المالي وبناء هيكل مالي فعال، بالإضافة إلى تحقيق المردودية وتعظيم العائد على الاستثمار باعتباره أحد أهم أهداف المؤسسة، لذا فإن البعد المالي للأداء الكلي للمؤسسة يتحقق من خلال تحقيق المردودية وتعظيمها، مما طرح فترة ربط المكافآت الممنوحة لمسيرى المؤسسة بحجم المردودية التي ساهموا في تحقيقها، أي تكون متناسبة طردياً معها وهذا ما من شأنه أن يرسخ لدى المسيرين فكرة أهم مستثمرين في المؤسسة.

ب- أداء وظيفة التسويق: يتحدد هذا الأداء من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق منها حجم المبيعات، الحصة السوقية، رضا العملاء، شهرة العلامة، ومدى توقعها في ذهن المستهلكين ... إلخ

ج- أداء وظيفة الإنتاج: يتحقق عندما تحقق المؤسسة انتاجية مرتفعة متوازنة بالمؤسسات الأخرى من خلال إنتاج منتجات بجودة عالية وبتكاليف أقل تسمح لها بالمنافسة، بالإضافة إلى تخفيض التعطلات الناتجة عن توقف الآلات أو التأخر في تلبية الطلبات.

د- أداء وظيفة الموارد البشرية: يعتبر المورد البشري أهم مورد في المؤسسة ومن خلاله يتم تحريك الموارد الأخرى و توجيهها بما يسمح بتحقيق أهداف المؤسسة، وهذا يعني أن بقاء واستمرار المؤسسة مرنكون بأداء العامل البشري فيها وهذا الأداء يبني على الكفاءات واختيار قوي للمهارات العالية.¹

ثانياً: مقاييس الأداء.

تقسم مقاييس الأداء بشكل عام إلى خمسة أنواع وهي:

- مقاييس المدخلات: تستخدم هذه المقاييس لفهم الموارد البشرية والمالية التي تستخدم لغرض الوصول إلى المخرجات والنتائج المطلوبة.

1 : بوزيداي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 76.

- **مقاييس العمليات:** تستخدم لفهم الخطوات المباشرة في إنتاج المنتج أو الخدمة، ففي مجال التدريب مثلاً يمكن أن يكون مقياس العملية هو عدد الدورات التدريبية المنجزة حسب الجدول الموضوع.
- **مقاييس المخرجات:** تستخدم لقياس المنتج أو الخدمة التي يوفرها النظام أو المنظمة، ويتم ايصالها إلى العملاء. والمثال على مخرجات التدريب هو عدد الأفراد الذين يخضعون للتدريب.
- **مقاييس المحصلات:** تستخدم لتقييم النتائج المتوقعة أو المرغوبة أو الفعلية، وعلى سبيل المثال أن نتيجة التدريب حول السلامة يمكن أن تكون بمثابة التحسين في أداء السلامة متمثلاً بقلة عدد الإصابات والأمراض ما بين العاملين، وفي بعض الحالات لربما يكون من الصعب بناء علاقة سببية مباشرة ما بين مخرجات النشاط ونتائجه المقصودة.
- **مقاييس التأثير:** تستخدم لقياس الآثار المباشرة أو غير المباشرة التي تنشأ عن تحقيق غايات البرنامج. والمثال على ذلك هو مقارنة نتائج البرنامج الفعلية مع تقديرات النتائج التي تحصل في غياب البرنامج. وهناك من يقسم مقاييس الاداء تحت مسميات عديدة مثل مقاييس النتائج ومقاييس الأسباب والمقاييس السلوكية وكما يلي:

- **المقاييس النتائج:** هذه المقاييس تقيس الأداء بعد ظهور الحقيقة، والمثال على ذلك هو مقاييس الإصابات والأمراض الواقعة.
- **المقاييس الأسباب:** هذه المقاييس تتنبأ بالأداء المستقبلي، مثل مقياس الكلفة التقديرية على أساس جملة من العوامل ذات العلاقة.
- **المقاييس السلوكية:** هذه المقاييس تقيس الثقافة الأساسية للأفراد والمنظمة التي يجري قياسها. والأمثلة على ذلك هي تنفيذ برنامج السلامة أو استبيانات رضا العاملين.¹

1 : طاهر محسن منصور الغالي، مرجع سبق ذكره، صص 490 - 491.

المبحث الثاني: تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية

بعد تناول أداء المؤسسة في المبحث الأول وإيضاح مفهومه ومختلف العناصر التي سبق ذكرها، الآن في هذا المبحث سنقوم بعرض مفهوم تقييم الأداء للمؤسسة الاقتصادية محاولين فيه تغطية مختلف الجوانب المتعلقة به من مفهوم، والعناصر التي تجعل منه عملية جيدة.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء وأهدافه.

تعدد مفاهيم تقييم الأداء، وله أهداف كبيرة، وفي هذا المطلب سنحاول عرض كل من مفهوم تقييم الأداء وأهدافه.

أولاً: مفهوم تقييم الأداء.

- يقصد بعملية تقييم الأداء قياس الاعمال المنجزة ومقارنتها بما كان يجب أن يتم وفقاً للتخطيط المعد مسبقاً، أملاً في اكتشاف جوانب القوة وتحديد نقاط الضعف وعلى النحو الموضح مسبقاً.¹
- ويعرف أيضاً بأنه الأداة التي تستخدم للتعرف على نشاط المشروع بهدف قياس النتائج المتحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة، بغية الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات وغالباً ما تكون المقارنة بين ما هو متفق على فعله وما هو مستهدف في نهاية فترة زمنية معينة هي سنة في الغالب.²
- يعرف تقييم الأداء أيضاً بأنه مجموعة الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة الوحدة الاقتصادية وكفاءتها في إدارة نشاطها في جوانبها المختلفة خلال مدة زمنية محددة، ومدى مهارتها في تحويل المدخلات إلى مخرجات بالنعوية والكمية المطلوبة، وبيان مدى قدرتها التنافسية مع الوحدات الاقتصادية المماثلة عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعترضها، وابتداع أساليب أكثر تطوراً في مجال عملها.³

¹: حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص- ص 89- 90.

²: مجيد الكرخي، (تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية)، مرجع سبق ذكره ص 31.

³: نصر محمود مزنان فهد، (أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية)، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص- ص

- تعني عملية تقييم الأداء القيام بقياس وفحص وتحليل النتائج المحققة باستخدام وسائل وأساليب مختلفة وفي ضوء معايير محددة، مما يتيح ويساعد في الحكم على الفاعلية والكفاءة.¹
 - كذلك هناك من يعرف تقييم الأداء على أنه "عملية قياس موضوعية لحجم ومستوى ما تم إنجازه بالمقارنة بالمستهدف كمًّا وكيفًا ونوعًا".²
- يرتبط تعبير "تقييم الأداء" عادة بتقييم هيئة الموظفين أو الأداء الإداري، وليس بأداء عمال المهن اليدوية. ويوجد صنفان رئيسيان للتقييم هما ما يلي:

1. **التقييم غير الرسمي:** الذي هو التقييم اليومي المستمر لتقدم الموظف الذي يقوم به مديره أو مديرته، وهو خاص بطبيعته، وتقرره المشاعر الحسية بقدر ما يقرره الدليل الموضوعي، فهو نتيجة ثانوية طبيعية للعلاقة المستمرة بين الموظف والمدير.
2. **التقييم الرسمي:** الذي هو حدث مخطط يركز على دليل الأداء الذي يناقش فيه تقدم الموظف مع مديره أو مديرته، في سياق أهداف الوظيفة وأولوياتها عادة.

ثانياً: أهداف تقييم الأداء

مما تقدم يمكن الاستنتاج أن عملية تقييم الأداء، إن تحققت سوف تضمن تحقيق الأهداف الآتية:

- 1) يوفر تقييم الأداء مقياساً لمدى نجاح المنشأة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها. إنَّ النجاح مقياس مركب يجمع بين الفاعلية والكفاءة وبالتالي فهو أشمل من أي منهما، وفي كلتا الحالتين تستطيع المنشأة أن تواصل البقاء والاستمرار في العمل.
- 2) يوفر نظام تقييم الأداء معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المنشأة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية.

1 : صلاح حسن، (الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الالكترونية)، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2010، ص 355.

2 : معين محمود عياصرة، مروان محمد بنى أحمد، (القيادة والرقابة والاتصال الإداري)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص

- (3) يظهر تقييم الأداء التطور الذي حققته المنشأة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوء، وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي للأداء زمانيا في المنشأة من مدة لأخرى، ومكانيا بالنسبة للمنشآت المماثلة.
- (4) يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمنشآت المختلفة، وهذا بدوره يدفع المنشأة لتحسن مستوى أدائها.
- (5) يؤدي إلى الكشف عن العناصر الكفؤة وتحديد العناصر التي تحتاج إلى مساعدة من أجل النهوض بأدائها.
- (6) إن تقويم الأداء يؤدي إلى تحقيق الأهداف المحددة.¹

المطلب الثاني: أنواع تقييم الأداء ومراحله.

لتقييم الأداء أنواع عديدة ومراحل يمر بها، والتي سنلخصها فيما يلي:

أولاً: أنواع تقييم الأداء.

هناك عدة أنواع لتقييم الأداء، أهمها:²

- 1. تقييم الأداء المخطط:** ونعني به تقييم أداء الوحدات الاقتصادية من خلال مدى تحقيقها للأهداف المخططة، وذلك عن طريق مقارنة مؤشرات الأداء المخطط مع المؤشرات الفعلية على وقف مديات زمنية محددة إذ تظهر هذه المقارنات مدى التطور الحاصل في الأداء الفعلي لأنشطة الوحدة الاقتصادية وتوضح الانحرافات والأخطاء التي حدثت في عملية التنفيذ مع تفسير المسببات والمعالجات اللازمة لها.
- 2. تقييم الأداء الفعلي:** ويراد به تقييم كفاءة الموارد المتاحة المادية منها والبشرية وذلك بمقارنة الأرقام الفعلية بعضها ببعض الآخر لأجل التعرف على الاختلالات التي حدثت وتأثير درجة مستوى الأداء في توظيف هذه الموارد، وهذا يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المالية المعنية ودراسة تطورها عبر مدة محددة خلال السنة، وفي ضوء ما تكشفه المؤشرات والنسب التحليلية المعتمدة

¹ : حمزة محمود الزبيدي، (التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، مرجع سبق ذكره، ص- 93، 94

² : نصر محمود مرزان فهد (أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية)، مرجع سبق ذكره، ص 27

في الوحدة الاقتصادية، ويقتضي الأمر كذلك مقارنة هذه المؤشرات مع الأرقام الفعلية للسنوات السابقة في الوحدة الاقتصادية، إضافة إلى مقارنتها مع ما حققته الوحدات الاقتصادية المماثلة من نتائج خلال السنة المالية المعنية والسنوات السابقة لها.

3. تقييم الأداء المعياري أو القياسي: ونعني به مقارنة النتائج الفعلية مع القيم المعيارية، أو النتائج المعيارية التي وضعت لتكون مقياساً للحكم فيما إذا كانت النتائج الفعلية مرضية أم لا. وعادة ما توضع الأرقام المعيارية المذكورة في ضوء مجموعة من الاعتبارات منها الإمكانيات والقدرات للوحدة الاقتصادية والوحدات المتشابهة في الداخل والخارج.

4. تقييم الأداء العام أو الشامل: ويقصد بهذا النوع من تقييم الأداء شمول كل جوانب النشاط في الوحدة الاقتصادية واستخدام جميع المؤشرات المخططة الفعلية والمعيارية في عملية القياس والتقييم، والتمييز بين أهمية نشاط وآخر عن طريق إعطاء أوزان لأنشطة الوحدة وكل وزن يشير إلى مستوى الأرجحية لكل نوع من أنواع النشاط.¹

ثانياً: المراحل التي تمر بها عملية تقييم الأداء.

تمر عملية تقويم الأداء بمراحل عدة نجملها بالآتي:

1. جمع البيانات والمعلومات الإحصائية: حيث تتطلب عملية تقويم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة لعملية عن نشاط المنشأة والتي يمكن الحصول عليها من حسابات الإنتاج والأرباح والخسائر والميزانية العمومية والمعلومات المتوفرة عن الطاقات الإنتاجية والخدمات ورأس المال وعدد العاملين وأجورهم وغير ذلك. إن جميع هذه المعلومات تخدم عادة عملية التقويم خلال السنة المعنية، إضافة للمعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة، والبيانات عن أنشطة المنشآت المتشابهة في القطاع نفسه أو في الاقتصاد الوطني أو مع بعض المنشآت في الخارج لأهميتها في إجراء المقارنات.

2. تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية: للوقوف على مدى تقييمها وصلاحياتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقويم الأداء حيث يتعين توفير مستوى من الوثائق

¹ : نصر محمود مزان فهد، مرجع سبق ذكره، ص 28

والاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات.

3. إجراء عملية التقييم: باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية التقييم النشاط العام للوحدة، أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق ويمكن الاعتماد عليه.

4. اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم: في كون ناط الوحدة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة وأن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حُصرت جميعها وأن أسبابها قد حُددت وأن الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد أُتخذت، وأن الخطط قد وضعت لسير نشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.

5. تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات: التي حدثت في الخطة الإنتاجية وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الإدارات التخطيطية والجماعات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.¹

المطلب الثالث: معايير وخطوات والأسس العامة لتقييم الأداء.

يبين تقييم الأداء على معايير وخطوات وأسس والتي سيتم عرضها فيما يلي:

أولاً: معايير تقييم الأداء

عملية قياس وتقييم الأداء عملية مركبة، تتضمن ثلاث عمليات فرعية هي:²

1. القياس: أي قياس الأداء المتحقق مقارنة بمعايير موضوعية.

2. التقييم أو التقدير: وتعني هذه العملية الفرعية تحديد مستوى الأداء المتحقق فيما إذا كان أداء جيد أو ضعيف، أي بمعنى إعطاء قيمة.

¹ : مجيد الكرخي، (تقييم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية)، مرجع سبق ذكره، ص 39.

² : صالح علي عودة الهلالات، (الإدارة الفعالة للموارد البشرية)، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص-ص 268-269.

3. التقويم: وتعني تعزيز نقاط القوة أو معالجة نقاط الضعف في الأداء المحقق.

ثانيا: خطوات تقييم الأداء.

توجد عدة خطوات لتقييم الأداء وهي:¹

- أ- رسم سياسة التقييم وإعلانها على كافة الأفراد الذين يتأثرون بها: يجب أن تبلغ السياسة جميع من يعينهم الأمر سواء القائمين بالتقييم أو الذي يخضعون لتقييم أدائهم من خلال معرفة الهدف من السياسة والطرق بالنسبة لتولي وفهم طريقة التقييم والغرض الذي يستخدم من أجله بالنسبة للثانية.
- ب- اختيار الطريقة التي تتبع في التقييم: يتوقف على اختيار الطريقة في الشخص الذي سيتولى إعداد تقرير التقييم، والأفراد الذين توضع التقارير عن أدائهم، ومن الطرق المتبعة ترتيب التقديرات الموضوعية عن مختلف الصفات بطريقة عكسية: تقييم لجميع الأشخاص عن كل صفة على حدٍ.
- ج- تحليل السياسة وتحليل النتائج: لا بد أن يحدد الوقت الذي يتم فيه وضع التقييم بحيث تنتهي العملية بالنسبة لأية مجموعة من الأفراد في ظرف محدود، ومن هذه الخطوات يمكن التوصل إلى تقييم الأداء هو الحلقة المغذية لمختلف مراحل تقييم أداء وسياسات الموارد البشرية.
- د- تدريب القوميين: حتى يكون هناك نجاح في استخدام تقارير الأداء لا بد أن يكون الأفراد ملمين بالهدف، من اعداد لكل التقارير وطريقة استخدامها ومزاياها والعيوب التي تكتفيها.

ثالثا: الأسس العامة لتقييم الأداء.

ترتكز عملية تقييم الأداء على مجموعة من الأسس العامة أهمها:²

1. تحديد أهداف المنظمة: وتتحدد أهداف المنظمة على أساس عدد من المجالات وأوجه نشاط هذه الوحدات، ويلاحظ أن إطار تحديد أهداف المنظمة واحد سواء في النظم الاشتراكية أو الرأسمالية، فالأوجه الرئيسية لنشاط المنظمة واحد بغض النظر عن الأهمية النسبية المعطاة لكل هدف من

¹ : بن كحلة جهاد، بو معزة نوال، (دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية)، مذكرة تخرج ندخل ضمن متطلبات نيل

شهادة الماستر، تخصص محاسبة وحماية معمقة، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2017- 2018، ص- ص 57-58

² : المنظمة العربية للتنمية الاقتصادية، (قياس وتقييم أداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسة)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر،

2009، ص-ص 125-129.

أهداف المنظمة المتعددة، حيث تتغير تلك الأهمية تبعاً لظروف المجتمع وفلسفته الاجتماعية والاقتصادية، وتتمثل أهداف المنظمة عادة في:

1 - الإنتاج والتسويق.

2 - التجديد والابتكار.

3 - القيمة المضافة.

4 - الربحية.

5 - المسؤولية الاجتماعية.

ويجب التنسيق بين الأهداف سواء كانت طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، مع ضرورة تحديد الفترة الزمنية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

2. وضع الخطط التفصيلية لتحقيق الأهداف: يتمثل هذا الأساس في ضرورة خطط تفصيلية لكل مجال

من مجالات النشاط تعكس السياسات الخاصة بتحديد الموارد الإنتاجية اللازمة وكيفية الحصول عليها من ناحية، ثم تحديد أوجه استخدام تلك الموارد بشكل يحقق أقصى استفادة ممكنة من ناحية أخرى.

ويقصد بالخطط التفصيلية وضع خطة أو أكثر لكل مجال من مجالات النشاط في المشروع لتحديد الطريق إلى تنفيذ الأهداف المحددة في مجال معين وفي خلال الفترة المحددة N.

ويتطلب تعدد الخطط ضرورة التنسيق فيما بينها على ضوء الأهداف الموضوعية، كما يمكن من واقع هذه الخطط وضع الخطة الرئيسية المتكاملة للنشاط.

3. تحديد مراكز المسؤولية: تتطلب عملية تقييم الأداء ضرورة تحديد مراكز المسؤولية المختلفة التي تتمثل

في الوحدات التنظيمية المختصة بأداء نشاط معين ولها سلطة اتخاذ القرارات الكفيلة بتنفيذ هذا النشاط وفي حدود الموارد الإنتاجية الموضوعية تحت تصرفها، وتتطلب عملية تقييم الأداء كذلك إيضاح

اختصاصات كل مركز المسؤولية ونوع العلاقات التنظيمية التي تربط هذه المراكز ببعضها البعض. ومدى تأثير نشاط كل مركز على أنشطة المراكز الأخرى.

4. **تقييم معايير أداء النشاط:** تعتبر خطوة تحديد المعايير التي يتم على أساسها تقييم أداء المنظمة بأكملها، أو تقييم الأداء على مستوى مراكز المسؤولية فيها من أهم الجوانب في عملية التقييم، كما أنها أكثرها صعوبة في الوقت نفسه.
5. **توافر جهاز مناسب للرقابة على التنفيذ:** تتطلب عملية تقييم الأداء ضرورة وجود جهاز للرقابة يختص بمتابعة ومراقبة التنفيذ الفعلي وتسجيل النتائج لاستخدامها في الأغراض الإدارية، ويستمد جهاز الرقابة أهميته من الارتباط الوثيق بين فعالية الرقابة ومدى دقة البيانات المسجلة، إذ تعتمد نتائج التقييم في موضوعيتها ودقتها على دقة جميع البيانات وتسجيلها.
6. **تصميم نظام معلومات لتابعة حصر البيانات المتعلقة بالأداء الفعلي:** مما لا شك فيه أن نجاح أي عمل يتطلب ضرورة توافر نظام المعلومات به يؤدي إلى انسياب المعلومات والبيانات في اتجاهها، التغذية العادية والتغذية العكسية، ولنجاح عملية تقييم الأداء يتطلب الأمر وجود نظام للمعلومات يعمل على تجميع البيانات المتعلقة بنتائج التنفيذ الفعلي حتى يمكن استخدامها كمدخلات للدراسة، والتحليل بغرض التوصل إلى النتائج المتعلقة بتقييم أعمال المنظمة واعداد التقرير الخاص بذلك.

المبحث الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

يحظى الأداء المالي باهتمام كبير من قبل الباحثين والمستثمرين، باعتباره نظام متكامل لما يوفره من معلومات دقيقة وموثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسة ومدى تحقيق الأهداف بفعالية، للحفاظ على بقاء المؤسسة واستمرارها.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي وأهميته.

سنحاول في هذا المطلب إعطاء مفهوم للأداء المالي و إبراز أهميته كالآتي:

أولاً: مفهوم الأداء المالي.

لقد تعددت تعاريف الأداء المالي لتعدد الجهة التي ينظر لها بحيث كل طرف يفسره بما يخدم مصالحه ويمكن تعريفه على أنه:

- يعرف الأداء المالي على أنه قياس مدى إنجاز الأهداف من خلال استخدام المقاييس المالية.¹
- يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.²

ومما سبق فإن الأداء المالي:

- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها اتجاه الشركات الناجحة، فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها.

¹: ناظم حسن عبد الصمد، (محاسبة الجودة مدخل تحليلي)، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 134.

²: طاهر منصور، حسين شهدة، (استراتيجية التنوع و الأداء المالي)، دراسة ميدانية في منشأة عراقية، دراسة العلوم الإدارية، المجلد 30، العدد 2،

2003، ص 296.

- أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعيقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة. فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشكل العسر المالي والنقدي وبذلك تنحاز ادارتها للعمل لمعالجة الخلل.
- أداة لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها.
- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة لكل أو لجانته معين من أداء الشركة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة.
- تعبر الشركات عن أدائها المالي بعبارات تمثل رؤية موضوعية لمستوى الأداء من خلال صيغ ملموسة ذات قيم عددية وكمية بدلا من استخدام عبارات تؤكد على حقائق عامة حتى يتسنى للشركات تحديد مستوى الأداء بدقة وفعالية.¹

ثانيا: أهمية الأداء المالي

يمكن تلخيص أهمية الأداء المالي بما يأتي:²

- تعتمد الرؤية المستقبلية للشركة على العوائد المتوقع تحقيقها من أدائها المستقبلي، وهذا يعني أهمية الاهتمام بالأداء المالي وطرائق قياسه.
- يقدم الأداء المالي مفهوما وأدوات قياس رئيسية ومهمة في تنفيذ الإجراءات وصياغة الخطط التي تدعم عمليات ترشيد استخدام الموارد وتحقيق الفاعلية في إنجاز الأهداف.
- يساهم قياس الأداء المالي في تحديد مواقع القوة والضعف التي تعاني منها الشركة. وهذا يساعد كثيرا على اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة هذه الانحرافات.
- يساعد في معرفة درجة النمو التي نحققها الشركة باتجاه إنجاز أهدافها القصيرة والبعيدة الأمد.
- إن استخدام التعددية في المقاييس المالية يعطي صورة واضحة عن الحالة المالية للشركة مقارنة بنتائج الأداء المالي للسنوات السابقة للشركة نفسها أو مع شركات عاملة في القطاع نفسه (المنافسين).

¹ : السعيد فرحات جمعة، (الأداء المالي لمنظمات الأعمال)، الطبعة الأولى دار المريخ للنشر، الرياض، 2002، ص 37.

² : ناظم حسن عبد السيد، (محاسبة الجودة مدخل تحليبي)، مرجع سبق ذكره ، ص 140.

- كما أن الأداء المالي (مقياسا ومؤشرا) التأثير الإيجابي مع تحسين الجودة لأنه يساعد في تشخيص مواقع الخلل التي تعاني منها الجودة وطبيعة الاستخدامات المالية لعناصرها.
- يعد الأداء المالي المهمة للكشف عن الميزة التنافسية التي يمكن أن تعمل على أساسها الشركة.

المطلب الثاني: أهداف ومقاييس الأداء المالي

سنحاول في هذا المطلب عرض أهداف الأداء المالي والمقاييس المعتمدة فيه والتي نوجزها فيما يلي:

أولاً: أهداف الأداء المالي

إن النجاح في وضع نظام سليم لتخطيط ومراقبة الأداء المالي للمنظمات يهدف إلى:

1. تحديد جوانب القوة المالية والضعف الناجمة عن التطبيق غير السليم للقرارات المالية في المنظمة.
2. التأكد من درجة كفاءة وفعالية استخدام المنظمة للموارد المالية المتاحة بها
3. توفير الأدوات اللازمة في تشخيص المشاكل المالية واتخاذ الإجراءات المناسبة للتصويب.
4. لعلاج المشاكل وتحسين مستوى الأداء المالي للمنظمة يتطلب معرفة المركز الائتماني للمنشأة وكذلك تحديد مركزها المالي.
5. تقويم صلاحيات السياسات التشغيلية والمالية التي تتبعها المنشأة من خلال تقويم كفاءة الأنشطة.
6. تقويم الأداء والمساعدة في التخطيط وتحليل كافة أنشطة الشركة الاقتصادية وترشيد قرارات الاستثمار وزيادة مصداقية نتائج أعمال الشركة.¹

ثانياً: مقاييس الأداء المالي.

بالرغم من أن المقاييس المالية تمثل علاقات بين مقدارين أو متغيرين محاسبين تربطهما علاقات أو خواص مشتركة لدراسة حالة معينة، إلا أنها لا ترتبط بالجودة بشكل مباشر لكن يمكن من خلالها الاستدلال على قدرة وكفاءة الشركة على إنتاج منتجات أو تقديم خدمات ذات جودة عالية ينعكس أثرها بشكل مباشر على المقاييس المالية مجتمعة أو منفصلة وهذا بدوره يؤدي الى تحسين الأداء المالي.²

¹ : فارس ناصيف الشبيري، غسان سالم طالب، (مبادئ مالية)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2012، ص 123.

² : ناظم حسن عبد السيد، (محاسبة الجودة مدخل تحليلي)، مرجع سبق ذكره، ص 159.

وتقسم هذه النسب والمؤشرات المالية إلى مجاميع تركز كل منها على جانب أدائي معين، وهذه المجاميع هي:

1. **نسب الربحية:** وهي النسب التي تقيس كفاءة وفعالية إدارة المنظمة في توليد الأرباح عن طريق استخدام أصولها بكفاءة.
2. **نسب السيولة:** وهي مجموعة النسب المخصصة لقياس قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.
3. **نسب النشاط أو إدارة الموجودات:** وتستخدم في قياس فاعلية المنظمة في إدارة موجوداتها واستخدام مواردها.
4. **نسب الرافعة أو إدارة المديونية:** تؤثر درجة تمويل المنظمة من خلال الدين للغير أو عملية التوازن بين الملكية والديون.
5. **نسب سوق الأوراق المالية:** وهي مجموعة النسب المخصصة لقياس قدرة المنظمة على تحقيق أداء عالي يرفع من القيمة السوقية لأسهمها.¹

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي.

يتأثر الأداء المالي بعدة عوامل منها خارجية وأخرى داخلية تتمثل في:²

1. **العوامل الخارجية:** تتمثل هذه العوامل في مجموعة من المتغيرات والقيود التي تخرج عن نطاق تحكم المؤسسة وعن رقابها وتعبر عن كل ما هو خارج عن المؤسسة (المحيط). بمختلف أبعاده، مما يؤثر على أدائها أو قد تكون خطرا يؤثر سلبا عليها، مما يستدعي ضرورة التكيف معها لتخفيف آثارها، وبالأحرى رفع مستوى المؤسسة لأدائها يرفع بقدراتها على التكيف ومسايرة هذه المتغيرات إما فرصا كانت أو مخاطرا، وتتمثل هذه العوامل في:

¹ طاهر محسن منصور الغالي، وائل محمد صبيحي ادريس، (الإدارة الاستراتيجية منظور متكامل)، مرجع سبق ذكره، ص 483.

² شطارة نبيلة، (فعالية تقييم الأداء المالي للمؤسسة العمومية الاقتصادية)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة

الجزائر - 3 - ، 2013-2014، ص - ص 66-67

أ- **العوامل الاقتصادية:** التي تشكل أكثر العوامل تأثيراً على المؤسسة الاقتصادية لكون المحيط الاقتصادي هو مصدر مختلف مواردها والمستقبل مختلف منتجاها، ومن بين هذه العوامل الفلسفة الاقتصادية للدولة، سياسة التجارة الخارجية، معدلات التضخم وأسعار الفائدة. وهي عوامل اقتصادية عامة، وهناك عوامل أخرى اقتصادية قطاعية تتمثل في الموارد الأولية: الطاقة، حرية المنافسة، هيكل السوق،... إلخ

ب- **العوامل الاجتماعية والثقافية:** حيث أن البعد الاجتماعي والثقافي قد يكون عائقاً أمام تحسين الأداء المالي للمؤسسة نظراً للوزن الذي تحمله في محيط المؤسسة وقوة تأثيره، فمثلاً ثقافة المجتمع قد تمنع من انتشار منتوجات المؤسسة مما ينعكس سلباً على أدائها المالي.

ج- **العوامل السياسية والقانونية:** التي تتمثل في الاستقرار السياسي والأمني للبلاد، وطبيعة القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة، بالإضافة إلى قوانين السوق والسياسات المالية والنقدية والاقتصادية للدولة. كل هذا له أثر على أداء المؤسسة.

د- **العوامل التكنولوجية:** فالتغير في المعارف العلمية والتكنولوجية يؤثر في الأداء المالي للمؤسسة، خاصة من خلال مساهمتها في تخفيض التكاليف وتحسين جودة المنتجات لهذا يجب التشجيع على أعمال البحث والتطوير التي تنعكس بالإيجاب على نشاط المؤسسة وبالتالي على أدائها.

2. **العوامل الداخلية:** تتمثل في مختلف المتغيرات الناتجة عن تفاعل المؤسسة الداخلية والتي تؤثر على أدائها المالي وربحيتها، حيث يمكن للمؤسسة التحكم فيها لحد ما والسيطرة عليها بشكل يسمح بزيادة آثارها الإيجابية أو التقليل من آثارها السلبية إذا ما أحكمت المؤسسة تنظيمها وأهلت عمالها واستخدمت أساليب التسيير الحديثة، وكونها تتميز بالكثرة يصعب حصرها، ويمكن تصنيفها إلى:

أ- **العوامل التقنية:** وهي مختلف القوى والمتغيرات التي ترتبط بالجانب التقني في المؤسسة والتي تضع على الخصوص ما يلي:

- **الهيكل التنظيمي:** وهو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات داخل المؤسسة، حيث يؤثر في أدائها من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأهداف ثم تخصيص الموارد لها مع تسهيل تحديد الأدوار للأفراد والتنسيق بينهم. مما يسهل على المؤسسة اتخاذ القرار

بأكثر فعالية وبالتالي يعتبر الهيكل التنظيمي عاملا حيويا وحاسما في تحديد كفاءة وفعالية أداء المؤسسة.

مدى التنسيق والتكامل بين الوظائف المختلفة للمؤسسة، مع وجود نظام معلومات فعال فالأكيد سيقدم فكرة عن أداء وفعالية المؤسسة وكفاءتها ككل، ففعالية أداء كل وظيفة ستصب في فعالية الأداء المالي.

- **التكنولوجيا:** فنوع التكنولوجيا سواء المستخدمة في الوظائف الفعلية أو المستخدمة في معالجة المعلومات لها تأثير كبير على حسن أداء المؤسسة.

- **العماية الإنتاجية:** نوعية المنتج، شكله وتوافق منتجات المؤسسة ورغبات طالبيها ومستويات الأسعار.

- **الموقع الجغرافي للمؤسسة:** وحجمها الذي يؤثر إيجابا أو سلبا على الأداء المالي، لكن أجريت عدة دراسات بينت أن هناك علاقة طردية بين حجم المؤسسة وأدائها.

- **الاستراتيجية المتبعة:** والأسلوب المتبع من قبل الإدارة.

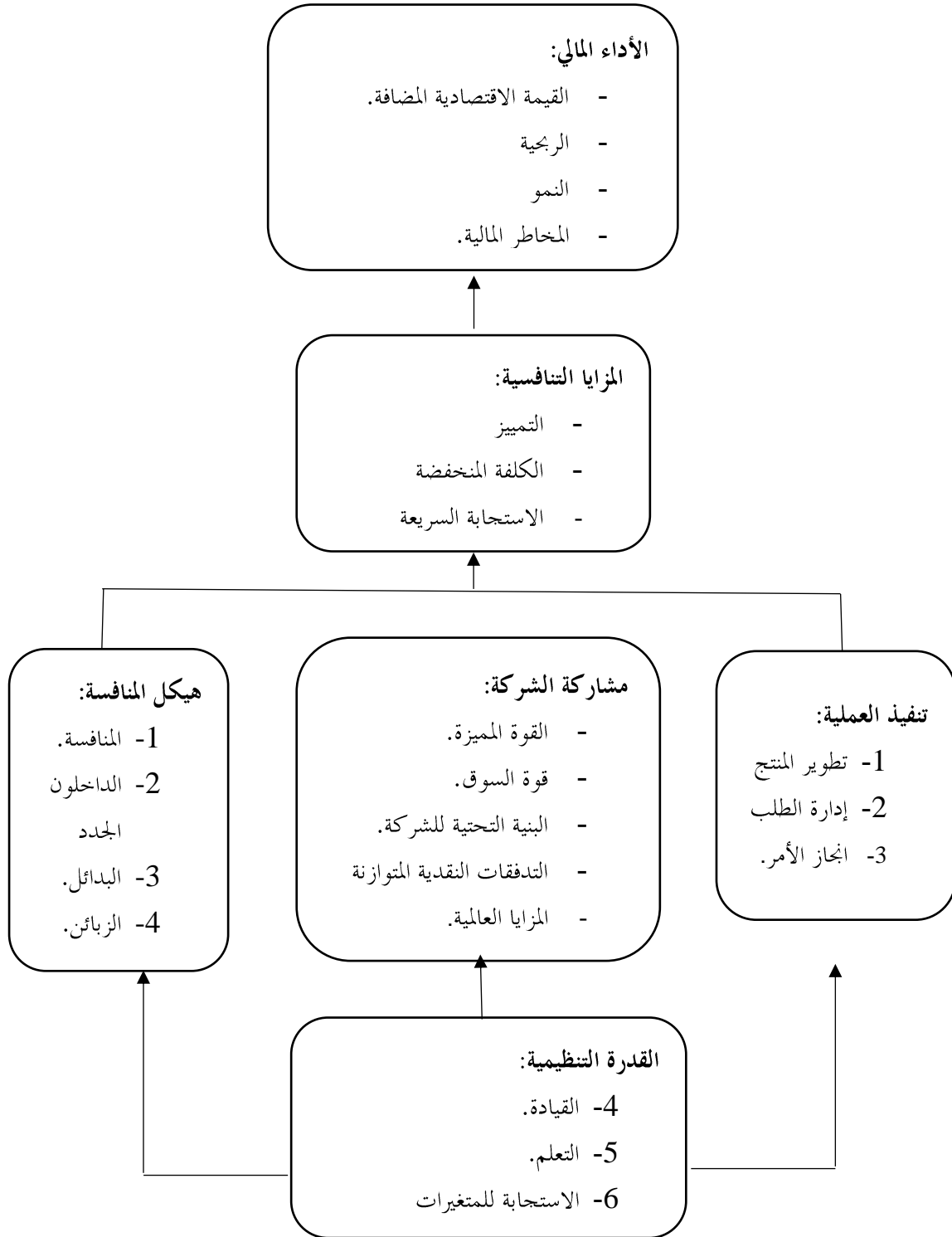
ب- **العوامل البشرية:** يلعب العنصر البشري دورا فعلا في أداء المؤسسة باعتباره الموجه الذي يختلف من حيث السن والجنس، مستوى تأهيل أفراد المؤسسة، ومدى التوافق بين مؤهلات العمال والمناصب التي يشغلونها والتكنولوجيا المستخدمة، أنظمة المكافآت والحوافز، العلاقة بين العمال والإدارة.

ج- **نظام المعلومات السائد:** تلعب المعلومات دورا مهما في متابعة وتقييم أداء المؤسسة، حيث يتجسد انسياب المعلومات ضمن المحيط الداخلي للمؤسسة في نظام قائم بذاته يتفاعل مع مجمل الأنشطة والوظائف التي تطلع بها ومدى السرعة والفعالية في تحويل المعلومات من مواقع التنفيذ إلى مواقع القرار أو العكس إضافة إلى مدى نوعية هذه المعلومات ومدى الكفاءة العالية والدراية المعمقة بعملية جمع وتصنيف وتقييم البيانات المعبرة عن الأداء، وتحويلها إلى معلومات يمكن الاستفادة منها في اتخاذ القرارات الكفيلة بتصحيح أو تقييم مسار هذا الأداء.¹ وبالتالي هناك عوامل

¹ : شطارة نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص- ص 67- 68.

أكثر توسعا وشمولية في التأثير على الأداء المالي، سواء كانت ذات طبيعة خارجية أم داخلية، وكما يعرضها الشكل الآتي:

الشكل رقم (2): العوامل المؤثرة في الأداء المالي.



المصدر: ناظم حسن عبد السيد، (محاسبة الجودة مدخل تحليلي)، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر

والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 137.

خلاصة الفصل:

بعد تطرقنا إلى مختلف جوانب الأداء، اتضح لنا أنه يعد وسيلة أساسية لأي مؤسسة ترغب في تحقيق أهدافها، والوقوف على نقاط القوة والضعف من خلال تقييم أدائها خاصة الأداء المالي الذي يضمن لها تحقيق الهدف الأسمى والذي يتمثل في البقاء والاستمرارية

الفصل الثاني

تمهيد:

لكي تقف أي إدارة على نقاط القوة والضعف وعلى الفرص المتاحة والمعوقات التي يمكن أن تواجهها لا بد لها من تقييم أدائها وخاصة الأداء المالي باعتباره يزود الإدارة بمفاهيم ومعلومات تسمح باتخاذ القرارات واكتشاف الثغرات التي قد تواجهها مستقبلا، مما أدى إلى استخدام مؤشرات تقييم الأداء المالية التي تعتمد على معلومات مالية ومحاسبية، والتي تستعمل في تحديد مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها.

✓ المبحث الأول: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

✓ المبحث الثاني: أدوات تقييم الأداء المالي.

✓ المبحث الثالث: التوازنات المالية.

المبحث الأول: عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

مهما كان متاحا للمؤسسة من موارد من مختلف أنواعها فلا يمكن لها استغلالها الا عن طريق إدارة رشيدة ومتطورة وجيدة، ولا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما حققته من نتائج وما ضيعته من فرص الا عن طريق تقييم أدائها خاصة الأداء المالي.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء المالي.

يحتل تقييم الأداء المالي للمؤسسة مكانة بالغة الأهمية، ولهذا سنحاول في هذا المطلب إعطاء مفهوم تقييم الأداء المالي مع ابراز أهميته فيما يلي:

أولاً: تعريف تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة تعني تقديم حكم له قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمة رغبات أطرافها المختلفة، أي يعتبر تقييم الأداء المالي قياساً للنتائج المحققة المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفاً.¹

ثانياً: أهمية تقييم الأداء المالي.

- تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف الى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات المالية للمستخدمين.
- ويتضح أهمية الأداء المالي أيضاً وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة

¹ : بن حروف جليلة، (دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص 77.

لشركات واستثماراتها وفقا للأهداف العامة للشركات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليم للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.¹

- انه يساعد توجيه الإدارة العليا الى مركز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف.
- يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمؤسسات المختلفة مما يؤدي الى تحسين أدائها ومساعدة المسؤولين على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطاتهم نحو المجالات التي تخضع للقياس والحكم.
- يوفر قياسا لمدى نجاح المؤسسة فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الفعالية والكفاءة في تقرير أداء المؤسسة لمواصلة البقاء والاستمرار.
- تعتبر عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة عملية بالغة الأهمية وذلك لما يخدم مختلف الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة وذلك لتحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج، مما يسمح بالحكم على الفاعلية، وأيضا لتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة حيث أن الفعالية هي تحقيق الأهداف المسطرة وفقا للموارد المتاحة، اما الكفاءة فهي تقوم على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بغرض الوصول للأهداف المسطرة.²
- قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكم إدارة الموارد الطبيعية والمالية المتاحة للمنشأة وهذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمنشأة.³

¹ : محمد محمود الخطيب، (الاداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات)، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص- 46-47.

² : وهيبه رمضان محمد حسين-ابراهيم فضل المولى البشير، (أثر استراتيجية التميز في الاداء المالي للمصارف التجارية)، مجلة العلوم الاقتصادية، 2014، <http://journals.sustech.edu>، ص-ص 113-114.

³ : عماد عبد الحسين دلول-محمد فوزي مهدي، (تقييم الأداء المالي باستخدام بعض مؤشرات خلق القيمة)، جامعة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد 99، المجلد 23، ص 468.

المطلب الثاني: معايير وخطوات تقييم الأداء المالي

يعتمد المحلل المالي في عملية تقييم الأداء المالي على مجموعة من المعايير والخطوات والتي نوجها فيما يلي:

أولاً: معايير تقييم الأداء المالي:

يستخدم المحلل المالي مجموعة من المعايير للتغيير عن مستوى الأداء المالي الإيجابي منها او السلبي نذكر منها اهم هذه المعايير:

1. المعايير التاريخية

تعتمد هذه المعايير على مجموعة من المؤشرات المالية التاريخية لسنوات سابقة لنفس المنشأة ومقارنتها مع النتائج الحالية فمثلا تتم مقارنة نسبة العائد على الاستثمار او نسبة السيولة للعام الحالي اعداد تقييمه مع السنوات السابقة وملاحظة مدة تطور هذه النسب نحو الاحسن او الأسوأ. وهي تعبر عن مجموعة المعايير المتولدة داخل المنشأة والمقبولة من قبل المحلل للمقارنة.

2. المعايير المستهدفة

عبارة عن المعايير التي تعتمد على الخطط المستقبلية للمنشأة والبيانات التي ترد فيها ويمكن للمحلل ان يقارن بين هذه المعايير التخطيطية مع المعايير المتحققة فعلا لفترة زمنية ماضية، ويعبر تطبيق هذه المعايير عن مدى تنفيذ الخطط الموضوع مسبقا.

3. المعايير المطلقة: وتعني وجود خاصية تأخذ شكل قيمة ثابتة ومشاركة بين المنشآت.

4. المعايير الصناعية: وهي عبارة عن معايير نمطية موضوعة في ضوء الظروف الطبيعية الجيدة والمقبولة

لنشاط المنشأة وقد تكون هذه المعايير ضمن الصناعة الواحدة محليا او إقليميا او حوليا تعبر من خلال مقارنتنا مع ما تحقق في المنشأة عن الأداء المالي المقبول للمنشأة المحلية او إقليميا او حوليا في ضوء مؤشرات واضحة معيارية محددة.¹

¹ : عدنان تايه النعيمي واحرون، (الادارة المالية النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2007، ص102.

5. المعايير القطاعية: وهي تمثل معدل (متوسط، وسيط، منوال) الأداء في القطاع او فروعته المختلفة التي تنتمي اليها المنشأة، اذ يعتمد على التصنيف المعياري. للأنشطة الذي أعدته وتعده سنويا هيئة الأمم المتحدة.¹

ثانيا: خطوات تقييم الأداء المالي

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:²

1. الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث ان من خطوات الأداء المالي اعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.
2. احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.
3. دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات وجوانب الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع او وجوانب الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع او مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.
4. وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.

المطلب الثالث: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي

تعتبر البيانات والمعلومات التي يحصل عليها المحلل المالي المادة الأولية والرئيسية التي تعتمد عليها مخرجات عملية التحليل المالي، ويمكن تقسيم مصادر الحصول على البيانات والمعلومات لغايات التحليل المالي الى مصدرين رئيسيين هما:

1. مصادر داخلية.

2. مصادر خارجية.

1 : جليل كاظم مدلول العارضي، (الإدارة المالية المتقدمة)، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2013، ص 58

2 : محمد محمود الخطيب، (الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات)، مرجع سبق ذكره، ص 25.

تنضوي تحت المصادر الداخلية كافة البيانات والمعلومات المحاسبية والاحصائية والإدارية التي يحصل عليها المحلل من المشروع نفسه، سواء كانت هذه البيانات مكتوبة أو شفوية، تعتبر القوائم المالية وبيانات السجلات المحاسبية اهم مصدر ضمن المصادر الداخلية.

أما عناصر مصادر المعلومات الخارجية فيستطيع المحلل المالي الحصول عليها من مصادر عنها أبرز المعلومات والبيانات التي تصدرها أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب الوساطة بالإضافة الى البيانات والمعلومات التي يمكن أن يحصل عليها من الصحف اليومية والمجلات المتخصصة والمكاتب الاستشارية، كما يمكن ان نضيف الى ما تقدم البيانات والمعلومات الاجتماعية والاقتصادية التي تترك أثرها على عمل المشروع في ظروف معينة، كحالة التضخم أو الكساد الاقتصادي أو العكس حالة الانتعاش الاقتصادي والحروب والكوارث الطبيعية التي تترك آثارا سلبية أو إيجابية على أداء المشروع بشكل عام.¹

ومن بين هذه المصادر الداخلية للبيانات والمعلومات المحاسبة نذكر ما يلي:

*** الميزانية العمومية:** توضح الميزانية العمومية للمنظمة الموقف المالي لهذه المنظمة خلال فترة زمنية

محددة. وبناء على ذلك فانه يطلق عليها أيضا قائمة المركز المالي.

وتنطوي الميزانية العمومية للمنظمة من أصولها وخصومها، وسواء كانت هذه الأصول والخصوم متداولة أو طويلة الأجل، حيث تسعى الى احداث التوازن بين ما تملكه المنظمة من هذه الأصول ومديونيتها ممثلة في الخصوم وحقوق الملكية.

وفيما يلي تعريف موجز لمحتويات الميزانية العمومية:

1. الأصول: تمثل الأصول (الموجودات) منافع اقتصادية محتملة مستقبلا فهي مملوكة للمنشأة أو

خاضعة لسيطرتها ويمكن التعبير عن هذه الأصول بالوحدات التقنية وأهميتها تأتي من كونها سائلة(نقدية) في بعض بنودها وقابلة للتمويل السريع أو البطيء الى النقدية في المستقبل القريب أو البعيد وأنها تقوم بتحقيق الإيرادات المستقبلية للمنشأة وتنقسم بشكل رئيسي الى أصول متداولة وأصول ثابتة:

¹ : وليد ناجي الحياي، (الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي)، الطبعة الأولى، اثناء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص18، 19.

أ- الأصول المتداولة: تشمل الأصول المتداولة بنود الأصول التي تتغير خلال الدورة التشغيلية المحددة التي غالبا ما تكون بسنة واحدة، حيث يتم تدوير الأصول المتداولة عدة مرات خلال العام الواحد فهي تعتبر ذات سيولة عالية.

ب- الأصول الثابتة: وهي عبارة عن أصول لا تتحول إلى نقدية بسرعة وسهولة من خلال العمليات اليومية العادية للمنشأة وتتم استغلال هذه الأصول لمدة تؤيد عن فترة محاسبية واحدة مرتبطة بالعمر الإنتاجي للأصل الثابت. وتعتبر الأصول الثابتة عن الجانب الأساسي لممتلكات المنشأة والتي على أساسها تعتمد التدفقات النقدية الداخلة (الإيرادات والأرباح).

2. الخصوم: تعتبر الخصوم (المطلوبات) منافع اقتصادية تضحي بها المنشأة للإيفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، وهي عبارة عن مطالبات من جانب الغير للوفاء بالتزامات على المنشأة وبعض هذه الخصوم سريعة الاستحقاق في الأجل القصير وبعضها بطيئة الاستحقاق في الأجل الطويل. أي ان الخصوم تنقسم إلى قسمين حسب آجالها:

أ- الخصوم المتداولة: وهي عبارة عن التزامات مستحقة على المنشأة للغير واجبة السداد وخلال فترة زمنية قصيرة وغالبا ما تكون خلال الفترة التشغيلية الواحدة أي خلال السنة المالية للمنشأة وتشمل هذه الخصوم الحسابات الدائنة للعملاء والبنوك وأوراق الدفع وقروض قصيرة الأجل بالإضافة الى الإيرادات المقبوضة مقدما والمصاريف المستحقة غير المدفوعة.... الخ.

ب- الخصوم طويلة الاجل: وهي عبارة عن الإلتزامات التي تستحق على المنشأة للغير لأكثر من دورة محاسبية واحدة ومن بنودها قروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل وسندات وإلى آخره.

3. حقوق الملكية: وهي عبارة عن حقوق أصحاب المنشأة وتمثل العنصر الرئيسي الثالث في الميزانية العمومية، وتمثل حق كل مالك حسب نسبة مساهمته في موجودات المنشأة وهي تمثل حسب معادلة الميزانية الفرق بين مجموع الأصول ومجموع الخصوم.¹

¹ : عدنان تايه النعيمي وآخرون، (الإدارة المالية النظرية والتطبيق)، مرجع سبق ذكره، ص-ص 73-74.

* **جدول حسابات النتائج:** يترجم نشاط المؤسسة خلال دورة معينة، هذا النشاط ينتج رؤوس أموال ويستهلك رؤوس أموال، فالإنتاج تطرح منه استهلاكه (أعباؤه)، وفي الأخير تتحصل على نتيجة الدورة التي قد تكون ربحاً أو خسارة.¹

وفيما يلي تعريف موجز لمحتويات جدول حسابات النتائج يتمثل في:

- **الهامش الإجمالي:** يعبر هذا الرصيد عن قدرة المؤسسة على خلق الأرباح في إطار النشاط التجاري ويستعمل هذا الرصيد لتحديد حجم المؤسسات التجارية.
- **القيمة المضافة:** تعبر عن الثروة التي تُخلقها المؤسسة باستخدام وسائل الإنتاج، ويستخدم هذا المؤشر لتحديد نشاط المؤسسة الصناعية.
- **نتيجة الاستغلال:** تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بواسطة عمليات الاستغلال بالإضافة إلى عمليات أخرى ناجمة عن سياسات مختلفة ليس لها علاقة بدورة الاستغلال.
- **نتيجة خارج الاستغلال:** يعبر هذا الرصيد عن عمليات الاستثنائية التي تحدث داخل كل العمليات. (الاستقلالية المالية، الإهلاك والتوزيع)²

* الملاحق

الملحق هو مؤسسة تثبت ان المؤسسة وهدفها الأساسي هو تكملة فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج فهو يمكن ان يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية وجدول النتائج بأسلوب اخر ويجب على الملاحق ان تكون سهلة الفهم مما يمكن للأطراف الموجهة اليها الفهم الجيد لها، وتقدم الملحق نوعين من المعلومات:

- المعلومات الرقمية الموجهة لتكملة وتفضل بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج
- المعلومات غير الرقمية ومتمثلة في التعليقات الموجهة لتسهيل وتوقيع فهم المعلومات المرقمة.³

¹ : مبارك لسوس، التسيير المالي، (ديوان المطبوعات الجامعية)، بن عكنون، الجزائر، 2004، ص 25.

² : زغيب مليكة، بوشقير ميلود، (التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد)، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2011، ص 12.

³ : قعموسي أمال-علاهم جميلة، (مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2018، ص 62.

المبحث الثاني: أدوات تقييم الأداء المالي

تنقسم أدوات تقييم الأداء المالي الى قسمين أدوات تقليدية كمية والمتمثلة في النسب المالية التي تدرس العلاقات المختلفة بين فقرات الكشوفات المالية، وأدوات حديثة والمتمثلة في القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة وقبل التطرق الى أدوات تقييم الأداء المالي لا بد من ان نعطي مفهوماً للتحليل المالي الذي يعد من الموضوعات المهمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أكثر الوسائل استخداماً لتقييم أداء الوحدة الاقتصادية بل ان البعض يرى ان التحليل المالي هو الأداة الرئيسية لتقييم الأداء سواء على مستوى المشروع او على المستوى القومي.

أولاً: مفهوم التحليل المالي

التحليل المالي يساعد في الوصول الى تشخيص دقيق بنقاط القوة والاحاطة بنقاط الضعف كما يفرضه بيئة الشركة الداخلية وكذلك يساعد في تحديد القرض وبيان التهديدات التي تجسد البيئة الخارجية للشركة.¹

ينظر الى التحليل المالي بانه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية، المدونة بالقوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) الى كم اقل من المعلومات، أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار وتشكل النسب المالية الجانب الهام في عملية التحليل.²

¹: محمد حكمت، (الإدارة المالية الحديثة والمتقدمة)، الطبعة الأولى، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2011، ص 50.

²: عبد الغفار حنفي، (الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص 41.

ثانيا: أهداف التحليل المالي

توصف نتائج التحليل المالي من اهم الأسس التي يستند عليها في اتخاذ القرارات والحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد وعليه فان التحليل المالي يهدف الى تحقيق الاتي:¹

- 1: تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة.
- 2: تقييم نتائج قراءات الاستثمار والتمويل.
- 3: تحديد الانحرافات بالأداء المتحقق عن المخطط وتشخيص أسبابها.
- 4: الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والمخطط المستقبلية.
- 5: تحديد الفرص المتاحة امام الشركة والتي يمكن استعمارها.
- 6: التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجه الشركة.
- 7: يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار.
- 8: تقييم ملاءة الشركة في الاجل القصير والطويل.

المطلب الثاني: الاتجاهات التقليدية في تقييم الأداء المالي

يعتبر التقييم باستخدام النسب المالية أحد اهم الاساليب المعتمدة منذ القدم في عملية تقييم الأداء المالي، حيث يهدف هذا التقييم إلى تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات بالاستناد الى مجموعة من النسب المحسوبة على أساس بعض بنود القوائم المالية والتي تساعد على حسن فهم التغيرات المالية التي عرفتتها المؤسسة، وبالتالي التوصل إلى تحديد نوع الإجراءات التصحيحية الواجب اتخاذها لتحسين الأداء المالي مستقبلا.

¹ : عدنان تابه النعيمي-رشيد فؤاد التميمي، (التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة)، دار البازوني العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص-ص 21-22.

أولاً: مفهوم النسب المالية.

تضرب فعالية الاعتماد على النسب المالية في عملية تقييم الأداء المالي على حسن اختيار التشكيلية المناسبة بالنظر شراء الفكر المالي بالعلاقات النسبية الممكن اشتقاقها من القوائم المالية وفي هذا المطلب سنحاول إعطاء مفهوم للنسب المالية مع ابراز أنواعها واهداف أدوات تحليل وتقييم الأداء المالي:

1- تعريف النسب المالية.

النسب المالية في مؤشرات مالية يتم استخدامها لتوضيح العلاقات بين بنود القوائم المالية وذلك بغية الكشف عن نقاط القوة او ضعف في النواحي المالية¹.

تثير النسب المالية الى العلاقة بين بندين وأكثر من بنود القوائم المالية، بمعنى انها عبارة عن علاقات بين بنود الميزانية فيما بينها او بنود قائمة الدخل فيما بينها او بين بعض بنود الميزانية وبعض بنود قائمة الدخل وذلك بقصد الكشف عن نواحي القوة والضعف في السياسات المالية.²

ويوجه عام يعد تقليل النسب أداة هامة ونافعة لاتخاذ القرارات وحتى يتمكن من استخلاص النتائج المفيدة والتغيرات المرتبطة باستخدام النسب يتعين عمل مقارنات بين:

- النسب الفعلية للسنة الحالية مع تلك التي تخص السنة السابقة.
- النسب الفعلية مع النسب المقدرة من خلال الموازنات التقديرية وان كان ذلك نادرا ما يكون متاحا لمستخدمين الخارجيين.
- النسب المالية مع نسب المنافسين او الصناعة التي تعمل الشركة في مجالها حيث يمكن الحصول على احصائيات الصناعة من مصادر مختلفة.³

1 : احمد محمد غانم، (الإدارة المالية مدخل التحول من الفقر الى الثراء)، بدون طبعة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص82.

2 : جمال الدين المرسي، احمد عبد الله اللحلح، (الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص151.

3 : امين السيد احمد لطفي، (التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص

2- أنواع النسب المالية

يمكن تصنيف النسب المالية وفقا للنشاط او المهمة المراد تقييمها حيث تصنف هذه النسب الى خمس مجموعات وهي:¹

1. النسب الي تقيس القدرة على أداء الالتزامات القصيرة الاجل (نسب السيولة).
2. النسب التي تقيس درجة المديونية (نسب الرفع والتغطية).
3. النسب التي تقيس الكفاءة في إدارة الأصل (نسب النشاط والدوران).
4. النسب التي تقيس الربحية والعائد.
5. النسب التي تقيس العلاقة بين المنفعة /التكلفة واحتمالية الاستثمار بالشركة.

3- أهداف أدوات تحليل وتقييم الأداء المالي

تتلخص اهم أدوات قياس فعالية نظام تخطيط ومراقبة الأداء المالي في ضوء الأهداف المختلفة للمنظمة فيما يلي:²

1. تحليل العائد على الاستثمار ويشمل: تحليل العائد المالي.
2. تحليل الصحة المالية وتشمل: تحليل القدرة على السداد، تحليل السيولة.
3. تحليل الأداء الإداري ويشمل: تحليل الربحية، تحليل الإنتاج، تحليل النشاط.

ثانيا: المؤشرات المالي

تنطوي هذه المجموعة من المؤشرات على عدد من العلاقات المحتملة والتي نوجزها فيما يلي:

- 1- مؤشرات السيولة: السيولة في مقدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها الجارية في تواريخ استحقاقها وتعبر السيولة عن مقدرة المنشأة على تحويل أصولها المتداولة الى نقود وللسيولة بعدان الأول، يتمثل

¹ : عبد الغفار حنفي، (الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص-ص80-81

² : غسان سالم الطالب، فارس ناصيف الشبيري، (مبادئ المالية)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2012، ص126

في الوقت اللازم لتحويل الأصل الى نقود، والبعد الثاني يتمثل في إمكانية تحقيق القيمة الفعلية من

تحويل الأصل الى نقود.¹

أ- مؤشر التداول:

وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وتظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة، وبالتالي فإنها تعمل على قياس التوازن المالي أي تحقيق التناسق بين الاستخدامات قصيرة الاجل والصادر المالية قصيرة الاجل.²

ب- مؤشر السيولة السريعة او الفورية:

وهي تلك النسبة التي تظن أكثر الأصول المتداولة سيولة كونها تعتمد على العناصر السائلة جدا كالنقد وشبه النقد.

إن هذا المؤشر يستبعد العناصر الأقل سيولة او التي يتطل تحويلها سريعا الى نقد تحمل بعض الابعاد المالية، كالدمم المدينة والمخزون السلعي والمصاريف المدفوعة مقدما وبالتالي سوف يقتصر بسط هذه النسبة على الأصول المتداولة التي لا تتعرض لأي تخفيض في قيمتها عند التصرف بها، والنسبة المعيارية النموذجية

هي 1؛ 1

ونستطيع استخراجها كما يلي:³

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{النقد} + \text{شبه النقد}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

1 : محمد سعيد عبد الهادي، (الإدارة المالية)، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص157

2 : منير شاكر محمد واحرون، (التحليل المالي مدخل صناعة القرار)، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص72.

3 : دريد كامل آل شبيب، (مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة)، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص87.

ج- مؤشر النقدية:

تدرس هذه النسبة مقدار ما يتوفر من النقدية وما هو في حكمها (كلاستثمارات في الأوراق المالية) لسداد الالتزامات المتداولة، ويمكن احتسابها من خلال الصيغة التالية:

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{نقدية} + \text{استثمارات في الأوراق المالية}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

ونتيجة لذلك فقد اعتبرت نسبة النقدية أكثر نسب السيولة تحفظاً ويلجأ إليها المحلل عندما يتوفر لديه معلومات عن صعوبة تحويل الأصول السريعة الأخرى والمخزون الى نقد.¹

2- مؤشرات النشاط: تقيس نسب النشاط مدى فاعلية المشروع في استخدام الموارد المتوفرة لديه،

وتتضمن هذه النسب ضرورة وجود توازن مناسب بين المبيعات وبين حسابات الأصول المختلفة

مثل المخزون والذمم والأصول الثابتة وغيرها.²

أ- معدل دوران مجموع الأصول:

ويتم حساب هذا المعدل بقسمة صافي المبيعات على مجموع الأصول:

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

وتقيس هذه النسبة مدى استقلال مجموع الموجودات على اختلاف أنواعها في توليد المبيعات.³

ب- معدل دوران الأصول الثابتة:

ويتم حساب معدل دوران الأصول الثابتة بقسمة صافي المبيعات على صافي الأصول الثابتة.

1 : مؤيد راضي خنفر، عدنان فلاح المطارنة، (تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006، ص 132.

2 : محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، (الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 442.

3 : عامر عبد الله، (التحليل والتخطيط المالي المتقدم)، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2015، ص 208.

$$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{معدل دوران الأصول الثابتة}} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

ويعتبر هذا المعدل مؤشرا لمدى الكفاءة في إدارة تلك الأصول.

ج- معدل دوران الأصول المتداولة:

وتحسب هذه النسبة على النحو التالي:

$$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{معدل دوران الأصول المتداولة}} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}}$$

تكمل هذه النسبة معدل الدوران الأخرى، لكنها تركز على مدى استخدام الأصول المتداولة لتوليد المبيعات.¹

3- مؤشرات المردودية: تقيس هذه النسب مدى فعالية المؤسسة لاستخدام الموارد المتاحة للمؤسسة

ويمكن ذكر اهم النسب المستخدمة في هذا الإطار كما يلي:²

أ- مؤشر المردودية الاقتصادية:

تشير المردودية الاقتصادية الى كفاءة استخدام الأصول الثابتة في المؤسسة. بمقارنة النتائج المحققة بالأموال المستثمرة ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{نسبة المردودية الاقتصادية}} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الاصول}}$$

¹ : مفلح محمد عقل، (مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي)، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006، ص 325.

² : الشامل، التحليل المالي باستخدام النسب المالية، موسوعة البحوث والمواضيع المدرسية، 2015، تم الاطلاع يوم 2019/04/25 - 20:08،

WWW.bohotti.blogspot.com

ب- مؤشر المردودية المالية:

يتم من خلالها مقارنة رؤوس الأموال الموظفة من طرف المؤسسة بالنتائج التي تحققتها او بمعنى اخر مدى كفاءة الإدارة في توليد الأرباح من الأموال الخاصة، وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الأموال الخاصة} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الاموال الخاصة}}$$

ج- مؤشر المردودية التجارية:

المردودية التجارية او مردودية المبيعات تعطى بالعلاقات التالية:

$$\text{المردودية التجارية} = \frac{\text{نتيجة الدورة}}{\text{المبيعات خارج الاستغلال}}$$

4- مؤشرات المديونية:

- وتقيس نسبة المديونية المدى الذي ذهبت اليه الشركة في الاعتماد على أموال الغير في تمويل احتياجاتها، هذا ويولي كل من المالكين والمقرضين اهتماما خاصا بهذه المجموعة من النسب لأهميتها الخاصة لهم.¹

- تستخدم هذه النسب في قياس مدى اعتماد المنشأة على الديون في تمويل احتياجاتها المالية وبمعنى اخر فان هذه النسب توضح هيكل التمويل الخاص بالمنشأة.²

أ- مؤشر المديونية: وتطلق هذه النسبة الخصوم الى الأصول. وتحسب بموجب المعادلة ادناه:³

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{اجمالي الخصوم}}{\text{مجموع الاصول}} \times 100$$

¹ : فيصل محمود الشواورة، (مبادئ الإدارة المالية)، الطبعة الأولى، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2013، ص318.

² : عاطف جابر طه عبد الرحيم، (أساسيات التمويل والإدارة المالية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص468.

³ : عدنان تايه النعيمي، (الإدارة المالية النظرية والتطبيق)، مرجع سبق ذكره، ص 103.

ب- مؤشر القروض الى اجمالي الأصول: تقيس هذه النسبة درجة مساهمة الدائنين في مجموعة أصول الشركة ويتم حساب تلك النسبة بقسمة مجموع الالتزامات على مجموع الأصول، ويتضمن مجموع الالتزامات كل من الالتزامات المتداولة والالتزامات طويلة الاجل.¹

$$\text{نسبة الديون} = \frac{\text{اجمالي الديون}}{\text{اجمالي الخصوم}}$$

ج- مؤشر اجمالي الخصوم الى حقوق الملكية (نسبة الرفع المالي): يمكن حساب نسبة اجمالي الخصوم الى حقوق الملكية عن طريق قسمة اجمالي الاصول على حقوق الملكية أو حقوق المساهمين وتسمى هذه النسبة أيضا بنسبة الرفع المالي²، ويتم حساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة الرفع المالي أو نسبة اجمالي الأصول الى حقوق الملكية} = \frac{\text{اجمالي الاصول}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$$

د- **معدل تغطية الفائدة**: يتم حساب هذه النسبة بقسمة الإيرادات قبل الفائدة والضريبة (اجمالي الدخل) على مجموع الفوائد وتقيس هذه النسبة المدى الذي يمكن أن تخفضه الإيرادات قبل ان يفقد المشروع قرته على مقابلة الفائدة المستحقة عليه.³

$$\text{معدل تغطية الفائدة} = \frac{\text{اجمالي الدخل}}{\text{الفوائد}}$$

$$\text{معدل تغطية الفائدة} = \frac{\text{الربح قبل الضريبة} + \text{الفوائد}}{\text{الفوائد}}$$

1 : محمد قاسم خصاونة، (أساسيات الإدارة المالية)، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2011، ص-ص 49-50.

2 : عبد الوهاب نصر علي - شحاته السيد شحاته، (التسويات الجردية وإعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية)، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2015، ص 169.

3 : محمد صالح الحناوي، (الإدارة المالية والتمويل)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص-ص 73-74.

المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة في تقييم الأداء المالي.

أجمع الكتاب والباحثين في الفكر المالي المعاصر على أن القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة أدوات حديثة تستخدم لتقييم الأداء المالي للمؤسسات كما أنها تمثل منهجا متكاملًا في إعادة هيكلة نظم الإدارة المالية بسبب قدرتها على ربط الأداء المالي بأهداف المؤسسة بشكل عام.

أ- القيمة الاقتصادية المضافة (EVA):

قبل التطرق الى مفهوم القيمة الاقتصادية لا بد أن نعطي تعريفًا للقيمة والذي يعرف كما يلي:

تعريف القيمة: فآدم سميث كتب عن القيمة ما يلي: يجب ملاحظة أن كلمة القيمة لها معنيين مختلفين فهي تعني أحيانًا منفعة شيء محدد وأحيانًا تعني الاختيار الذي تمنحه حيازة هذا الشيء بشراء أشياء أخرى، ويمكننا تسمية الأولى بقيمة الاستعمال والأخرى قيمة الاستبدال.¹

مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة (EVA): لقد عرف استوارت القيمة الاقتصادية المضافة على أنها مقياس للإنتاج المالي وتعتبر أقرب من أي مقياس آخر لتقدير الربح الحقيقي والذي عبر عنه رياضياً بأنه صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب (NOPAT) مطروح منه حاصل ضرب رأس المال تكلفة رأس المال.²

الربح الاقتصادي الكلي، بمعنى أنها ليست النتيجة المحاسبية الصافية التقليدية، ولكنها الفائض الناتج بعد طرح تكلفة الأموال الإجمالية بما فيها تكلفة الأموال الخاصة، القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) تساوي الفرق بين نتيجة الاستغلال بعد الضريبة NOPAT والتكلفة الكلية لمبلغ الأموال المستعملة.

حيث أن:

$$cl \times WACC$$

NOPAT: نتيجة الاستغلال بعد الضريبة (نتيجة التشغيل الصافية بعد الضريبة).

cl: الأموال المستثمرة.

¹ معالم سعاد-بوحفص سميحة، (انشاء القيمة في المؤسسة وفق مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA، دراسة حالة مؤسسة صناعية الكوابل فرح جنرال كابل)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 30/ سبتمبر 2017، بسكرة، ص 400.

² محمد حكمت، (الإدارة المالية الحديثة والمتقدمة)، مرجع سبق ذكره، ص 121.

$WACC$: التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال.¹

ب- طريقة حساب القيمة الاقتصادية المضافة (EVA):

معيار (EVA) وفق صيغتها التقليدية هو عبارة عن الدخل التشغيلي بعد الضريبة مطروحا منه كلفة رأس المال، وعلى وفق الصيغة الرياضية الآتية:

$$EVA = NOPAT - WACC \times I$$

إذ أن:

EVA: القيمة الاقتصادية المضافة Economic value added

NOPAT: صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة Net operating profit after Tax

WACC: كلفة رأس المال Weighted Average cost of capital

I: مبلغ الاستثمار investment

إن الملاحظة الجديرة بالذكر هنا هو أن الكلفة الضمنية لرأس المال المستثمر تمثل الحد الأدنى المقبول لمعدل العائد، الذي بدوره يمثل كلفة الاستثمار، وبالتالي إن حساب هذه الكلفة الضمنية سوف يؤدي إلى توفير مقياس أشمل للأداء، وتحصيل حاصل فإن (EVA) توفر معلومات ذات قيمة وفائدة أعلى للمستثمرين قياسا بالمقاييس التقليدية السالفة الذكر.

وتم تعديل القيمة الاقتصادية المضافة حتى تكون كما يلي:

¹ : معاليم سعاد-بوحفص سميحة، مرجع سبق ذكره أعلاه، ص 405.

صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب
 + الزيادة في محصص الديون المعدومة.
 + الزيادة في كلفة البحث والتطوير
 + الزيادة في احتياطي تقييم المخزون
 + إضفاء شهرة المحل
 + الخسائر غير العادية
 + الأرباح غير العادية
 - كلفة الاستثمار
 = القيمة الاقتصادية المضافة.

وعلى وفق هذه التعديلات فإن (EVA) تحسب على وفق الصيغة الآتية:

$$EVA = NOPAT - WACC \times I$$

اذ أن NOPAT هي صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة المعدل.

ويتضح من مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة وقياسها أن هناك ثلاث عوامل أساسية تدخل في حسابها:

1. صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب.
2. مقدار الاستثمار المستخدم وعادة يشار هنا الى القيمة الدفترية لرأس المال المستخدم بداية السنة لا سيما الذي يتضمن تكلفة واضحة أي تستبعد المطلوبات المتداولة كونها لا تحمل فائدة وهي عبارة عن مستحقات مؤجلة الدفع أو إيرادات مقبوضة مقدما، ولا تتمتع بصفة التصفية الذاتية خلال السنة.

3. المتوسط الموزون لكلفة رأس المال ويحسب على وفق الآتي:

$$WACC = \frac{D}{D + E} K_d (1 - t) + \frac{E}{D + E} K_E$$

إذ أن:

D : القيمة الدفترية الاجمالية للديون طويلة الاجل ذات الفائدة.

E : القيمة الدفترية الاجمالية لحق الملكية.

E : نسبة ضريبة الدخل.

K_d : معدل الفائدة على الديون (قبل الضريبة)

K_E : كلفة التمويل الممتلك وتحسب هذه الكلفة على وفق نماذج تسعير الموجودات الرأسمالية والمعروف

¹.CAPM

ثانيا: القيمة السوقية المضافة (UVA):

ويقصد بالقيمة السوقية المضافة (UVA) الفرق بين القيمة السوقية للشركة ورأس المال المستثمر بها من قبل الملاك والمقرضين، وبهذه الصورة التحليلية فإن القيمة السوقية المضافة وفق وجهة نظر الشركة المسوقة: تعد معيارا فائقا وشاملا في قياس وخلق الثروة كما أنها المقياس للفاعلية التشغيلية في شركات الأعمال وفقا لقدرتها وكفاءتها في ربط العوامل التي تعود الى نجاح الشركة وفعاليتها. ومن هنا يمكن أن نميز بين مضمون المعيارين، القيمة السوقية المضافة UVA والقيمة الاقتصادية المضافة EVA، إذ أن المعيار الأخير EVA يشكل نمطا ومنهجيا لتقييم الأداء الداخلي، في حين يعرض معيار القيمة السوقية المضافة UVA تقييما للأداء الخارجي.²

1. طرق احتساب القيمة السوقية المضافة (UVA):

هناك طرق متعددة لاحتساب القيمة السوقية المضافة، واختلاف الطرق يعتمد على الافتراضات متعددة في قياس (UVA)، كما أن اختيار الطريقة المناسبة يعتمد بشكل أساسي على أهداف المستثمرين ومحلي الأوراق المالية وعلى الوفاق الآتي:³

¹ : عدنان تايه النعيمي- رشيد فؤاد التميمي، (التحليل والتخطيط المالي باتجاهات معاصرة)، مرجع سبق ذكره، ص-ص 137-139-140.

² : حمزة محمود الزبيدي، (الإدارة المالية المتقدمة)، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 179.

³ : عدنان تايه النعيمي-رشيد فؤاد التميمي، (التحليل والتخطيط المالي باتجاهات معاصرة)، مرجع سبق ذكره، ص 146.

أ- طريقة صافي حقوق المالكين: احتساب القيمة السوقية المضافة بموجب هذه الطريقة، يستند على افتراض ثبات القيمة السوقية للديون طويلة الاجل وتكون مساوية لقيمتها الدفترية وعليه فإن (UVA) تكون مساوية الى الفرق بين القيمة السوقية لأسهم الشركة والقيمة الدفترية لحقوق المالكين.

$$MVA = MVE - BVE$$

إذ أن:

MVA: القيمة السوقية المضافة.

MVE: القيمة السوقية لأسهم الشركة (عدد الأسهم × سعر الخصم)

BVE: القيمة الدفترية لحقوق المالكين.

وطبقا لهذه الصيغة فإن (MVA) الموجبة تعني أن الشركة تكلف قيمة وتساعد على زيادة ثروة المساهمين، وبالتالي زيادة قيمة رأس المال المستثمر في حين (MVA) سالبة تعني فشل الشركة في زيادة ثروة المساهمين وبالتالي سوف تنخفض قيمة رأس المال المستثمر.

ب- طريقة خصم القيمة الاقتصادية المضافة-المتوقعة

إن الشركة التي لها قيمة اقتصادية مضافة موجبة، يكون لها قيمة سوقية مضافة موجبة والعكس أيضا صحيح، لذلك ووفقا لهذه العلاقة فإن القيمة السوقية المضافة هي القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة (EVA) للشركة والمتوقعة مستقبلا.

بمعنى آخر وبموجب هذه الطريقة فإنه يتم خصم التدفق النقدي المتحقق من (EVA) بمعدل خصم

مساويا الى المتوسط الموزون لكلفة رأس المال على الوفق الآتي: ¹

$$MVA = \frac{EVA_1}{(1 + WACC)^1} + \frac{EVA_2}{1 + WACC^2} + \frac{EVA_3}{1 + WACC^3} \dots$$

¹ نفس المرجع السابق، ص-ص 147-148.

المبحث الثالث: التوازنات المالية.

يتم تقييم الأداء المالي باستخدام التوازنات المالية وذلك عن طريق استعمال واعتماد مؤشرات مائية للكشف عن توازن المؤسسة ومدى نجاح السياسة المالية المطبقة في المؤسسة والمتمثلة في رأس المال العامل، والخزينة وفيما يلي شرح لاهم هذه المؤشرات.

المطلب الأول: رأس المال العامل.

يعتبر رأس مال العامل من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في إبراز توازنها المالي في الأجل الطويل، وهناك من يطلق عليه هامش أمن المؤسسة.

أولاً: تعريف رأس المال العامل

يقصد برأس المال العامل النقدية وتلك الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية خلال الفترة القصيرة أي خلال سنة أو دورة تشغيلية أيهما أطول.

وطبقاً لذلك نعرف رأس المال العامل بأنه مجموع الأصول المتداولة التي تمتلكها المنشأة¹ يمكن تحليل رأس المال من زاويتين للميزانية:²

- من أعلى الميزانية: يمكن تعريفه بأنه الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأموال الثابتة، ويحسب بالطريقة التالية:

رأس المال العامل يساوي أموال الدائمة - أصول الثابتة.

- من أسفل الميزانية: يعرف على أنه ذلك الفائض من الأصول بالنسبة للديون القصيرة الأجل ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل يساوي أصول متداولة - الخصوم المتداولة

¹ : محمد سامي راضي، (تحليل التقارير المالية)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2015، ص167.

² : شعيب شنوف، (محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية). مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، باب عزون، الجزائر، 2008، ص214.

ثانيا: أهمية رأس المال العامل: إن توفر رأس المال العامل ذو أهمية كبرى لحيوية الشركة من ناحيتين التشغيلية والتمويلية:

- فمن الناحية التشغيلية: إذا لم يتوفر رأس المال المتداول فلن تتمكن الشركة من الإنتاج لمستوى معين من المبيعات أو أنها لم تستطع زيادة الإنتاج سيواكب النمو في المبيعات في كلتا الحالتين ان ذلك يفوت على الشركة مبيعات وارباحا محتملة.
- ومن الناحية التمويلية: إذا كان هناك نقص في إرسال المال المتداول فان ذلك يوتر سلبا على الملاءة المالية للشركة ويسبب تراجع التصنيف الائتماني للشركة، ما يجعل من الصعوبة الحصول على تمويل جديد بشروط ملائمة.¹

ثالثا: أنواع رأس المال العامل

يمكن تقسيم رأس المال العامل إلى نوعين:

1. رأس المال العامل الدائم: وهو عبارة عن الحد الأدنى من الأصول المتداولة الذي تحتاجه المنشأة بشكل دائم ومستمر لأغراض التشغيل، وهو بذلك يشبه الأصول الثابتة من حيث أن الاستثمارات في هذه الأصول يمتد لفترة زمنية تزيد عن سنة واحدة.
2. رأس المال العامل المؤقت: وهو عبارة عن التغير المؤقت في رأس المال العامل، والاستثمار في الأصول المتداولة لفترة نقل عن سنة واحدة مثل الزيادة المؤقتة في المخزون لمواجهة زيادة مؤقتة في المبيعات لشهر أو شهرين.²
3. رأس المال العامل الأجنبي: وهو يمثل الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها وتحسب بالعلاقة التالية.

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{الديون قصيرة الأجل} + \text{الديون طويلة الأجل}.$$

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{رأس المال العامل الأجنبي} - \text{رأس المال العامل الخاص}.$$

1 : محمد حكمت، (الإدارة المالية الحديثة المتقدمة). مرجع سبق ذكره ص93.

2 : فايز تيم، (مبادئ الإدارة المالية) مرجع سبق ذكره ص-ص193-194

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم - رؤوس الأموال الجماعية.¹

رابعاً: سياسات الاستثمار برأس المال العامل.

يمكن تبويب سياسات رأس المال العامل في ثلاث مجموعات²:

1. السياسة المتحفظة

وتعني قيام الإدارة المالية بالاستثمار بمبالغ كبيرة نسبياً في النقدية والاستثمارات القابلة للتسويق والذمم المدينة (التساهل في البيع الآجل للزبائن) والمخزون لمواجهة الزيادة في المبيعات.

2. السياسة المعتدلة

وهي الاستثمار المعتدل في فقرات الموجودات المتداولة استجابة لنمو حجم المبيعات.

3. السياسة المغامرة

وتعتمد على تدنية حجم الاستثمار في مكونات الموجودات المتداولة استجابة لنمو حجم المبيعات.

خامساً: أصناف رأس المال العامل: يمكن تقسيم رأس المال العامل الى الأنواع التالية:³

1- رأس المال العامل الإجمالي: هو مجموع الأصول المتداولة ويعبر عن حجم النشاط الاستغلالي كما

يبين لنا نوع نشاط المؤسسة الإنتاجية ينخفض قيمة رأس المال العامل الإجمالي وفي المؤسسة

التجارية يرتفع وهو المسؤول المباشر عن توليد الأرباح وعليه:

رأس المال العامل الإجمالي: مجموع الأصول الجارية = قيم الاستغلال + قيمة قابلة للتحقيق + قيمة

جاهزة

¹ ساجي فاطمة، (مطبوعة في مقياس التحليل المالي)، تخصص إدارة مالية ومالية التأمينات والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ابن خلدون تيارت، ص-ص 23-24.

² جمال الدين محمد المرسي - احمد عبد الله اللحج، (الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010، ص-ص 349-348.

³ عبد الستار الصياح - سعود العامري، (الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية)، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 136.

2- رأس المال العامل الصافي أو الدائم: وهو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأموال الجارية وهو الأكثر استعمالاً في التحليل وعليه:

رأس المال العامل الصافي أو الدائم: الأموال الدائمة - الأصول غير جارية.

رأس المال العامل الصافي أو الدائم الأصول التجارية - ديون قصيرة الاجل.

3- رأس المال العامل الخاص: وهو ذلك الجزء من رؤوس الأموال الجماعية المستعمل في تمويل جزء من الأصول الجارية بعد تمويل الأصول غير الجارية أي:

رأس المال العامل الخاص: رؤوس الأموال الجماعية - الأصول غير جارية.

رأس المال العامل الخاص: رأس المال العامل الدائم - الديون طويلة الاجل.

سادساً: حالات رأس المال العامل: على العموم هناك ثلاث حالات يمكن أن يأخذها رأس المال العامل:

✓ رأس المال العامل موجب: هي الحالة المفضلة وتعني أن الأصول غير الجارية الثابتة ممولة بالموارد الدائمة والفائض يستعمل في الأصول الجارية أي المتداولة.

✓ رأس المال العامل يساوي الصفر: هي الحالة التي تكون فيها المؤسسة قد مولت أصولها الجارية المتداولة من مواردها الجارية أو قصيرة الأجل، وهو ما يشكل قاعدة التوازن المالي الأدنى وهذا لا يمكن أن يطور لكون دورة الاستغلال غير مستقرة

✓ رأس المال العامل سالب: يعني أن الموارد الدائمة لا تكفي لتغطية الأصول غير الجارية لذا سوف تعرف المؤسسة صعوبات في الآجال القصيرة من تسديد المستحقات أي عدم توفر السيولة اللازمة مما يدل على ضعفها المالي.¹

¹ : سعيدة بوردمية، (التسيير المالي)، مطبوعة الدروس، قسم علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1995، قالمة، 2014-2015، ص 24.

المطلب الثاني: احتياجات رأس المال العامل BFR.

تدرس احتياجات رأس المال العامل في الاجل القصير، وتصبح الديون قصيرة الأجل ما لم يكن موعد تسديدها تسمى موارد لدورة الاستغلال، بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد الى سيولة فتسمى احتياجات دورة الاستغلال.

أولاً: مفهوم احتياجات رأس المال العامل

تمثل احتياجات رأس المال العامل اجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وهي عبارة عن الفرق بين اجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقيق من جهة والالتزامات قصيرة المدى (باستثناء السلفات المصرفية) من جهة ثانية.

تعتبر احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين عن رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ، كما يعرف بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغط من طرف الموارد الدورية.¹

تحتسب احتياجات رأس المال بالعلاقة التالية:²

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{الديون قصيرة الاجل} - \text{السلفات المصرفية}).$$

ثانياً: تغيرات الاحتياجات من رأس المال العامل: يمكن التمييز بين ثلاث حالات:³

● الحالة الأولى: الاحتياجات من رأس المال العامل = 0

تتحقق هذه الحالة عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة مع الاستغلال الأمثل للموارد.

● الحالة الثانية: الاحتياجات من رأس المال العامل < 0

¹ : شعيب شنوف، (محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية)، مرجع سبق ذكره، ص 214.

² : مبارك لسلوس، (التسيير المالي)، مرجع سبق ذكره، ص 34.

³ : ساجي فاطمة، مطبوعة في مقياس التحليل المالي، (مرجع سبق ذكره، ص 26-27).

هذه الحالة تدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن سنة وذلك لتغطية احتياجات الدورة وتقدر قيمة تلك المصادر بقيمة الاحتياجات من رأس المال مما يستوجب وجود رأس مال عامل موجب لتغطية العجز.

● الحالة الثالثة: الاحتياجات من رأس المال العامل $0 >$

هذه الحالة تدل على أن المؤسسة غطت احتياجات دورتها ولا تحتاج إلى موارد أخرى، أي أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.

في هذه الحالة تنصح المؤسسة بعدم الاحتفاظ بـ ما يشكك من الديون القصيرة حتى لا تقع في مشكل تجميد الأموال، ومن الأفضل توظيفها

1- حالات وجود توازن مالي على المدى القصير

في هذه الحالة تستطيع المؤسسة تمويل دورة الاستغلال بواسطة موارد الاستغلال (ديون الموردين)	ر م ع $0 >$ و إ ر م ع $0 >$
في هذه الحالة تستطيع المؤسسة تمويل دورة الاستغلال بواسطة رأس المال العامل وموارد الاستغلال (ديون الموردين)	ر م ع $0 <$ و إ ر م ع $0 >$
في هذه الحالة تستطيع المؤسسة تمويل دورة الاستغلال بواسطة رأس المال العامل وحده لأنه كاف (ارتفاع رأس المال العامل يغطي ارتفاع الاحتياجات من رأس المال العامل).	ر م ع $0 <$ و إ ر م ع $0 <$ تغيير مناسب

إن الحالات الثلاث السابقة تعبر عن وجود خزينة موجبة.¹

¹ : زغيب مليكة- بوشنقىر ميلود، (التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد)، مرجع سبق ذكره، ص 55.

حالات وجود اختلال في التوازن المالي

في هذه الحالة يوجد رأس مال عامل سالب مع احتياجات مرتفعة من رأس المال العامل وهنا تضطر المؤسسة للجوء الى الأموال الخارجية (قروض بنكية).	رم ع <0 و إ ر م ع <0
في هذه الحالة يوجد رأس مال عامل ولكن غير كاف لتمويل دورة الاستغلال. لأن الارتفاع في رأس المال العامل لا يغطي الارتفاع في الاحتياجات من رأس المال العامل. وهنا تضطر المؤسسة للجوء الى الأموال الخارجية (قروض بنكية).	رم ع <0 و إ ر م ع <0 تغيير غير مناسب

وتعتبر الحالتان السابقتان عن وجود خزينة سالبة.

المطلب الثالث: الخزينة TN

1. مفهومها: هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فوراً والخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية، لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة.¹
كلما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقيمة موجبة، واكتفت المؤسسة بالسيولة اللازمة فقط كان مفضلاً، حيث توقف بين توظيف السيولة الجائزة في دورة الاستغلال وتسديد المستحقات التي انقضت أجلها.

تحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين:²

$$\text{الخبزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية}$$

¹ : زغيب مليكة- بوشقير ميلود، (التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد)، مرجع سبق ذكره، ص-53-56.

² : مبارك لسوس، (التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة)، مرجع سبق ذكره، ص 35.

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

ثانيا: دراسة تغيرات الخزينة

الخزينة مرتبطة برأس المال العامل واحتياجاته بحيث يمكن أن تكون أمام ثلاث حالات:

• الحالة الأولى: الخزينة = 0 \Leftarrow رأس المال العامل = احتياجات رأس المال العامل.

تسمى هذه الحالة بالخزينة الصفرية، أي أننا امام الوضعية المثلى، ان الوصول لهذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد، وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.

• الحالة الثانية: الخزينة < 0 \Leftarrow رأس المال العامل < احتياجات رأس المال العامل.

في هذه الحالة المؤسسة قد قامت بتجميد جزء من أصولها غير الجارية لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

• الحالة الثالثة: الخزينة > 0 \Leftarrow رأس المال العامل > احتياجات رأس المال العامل.

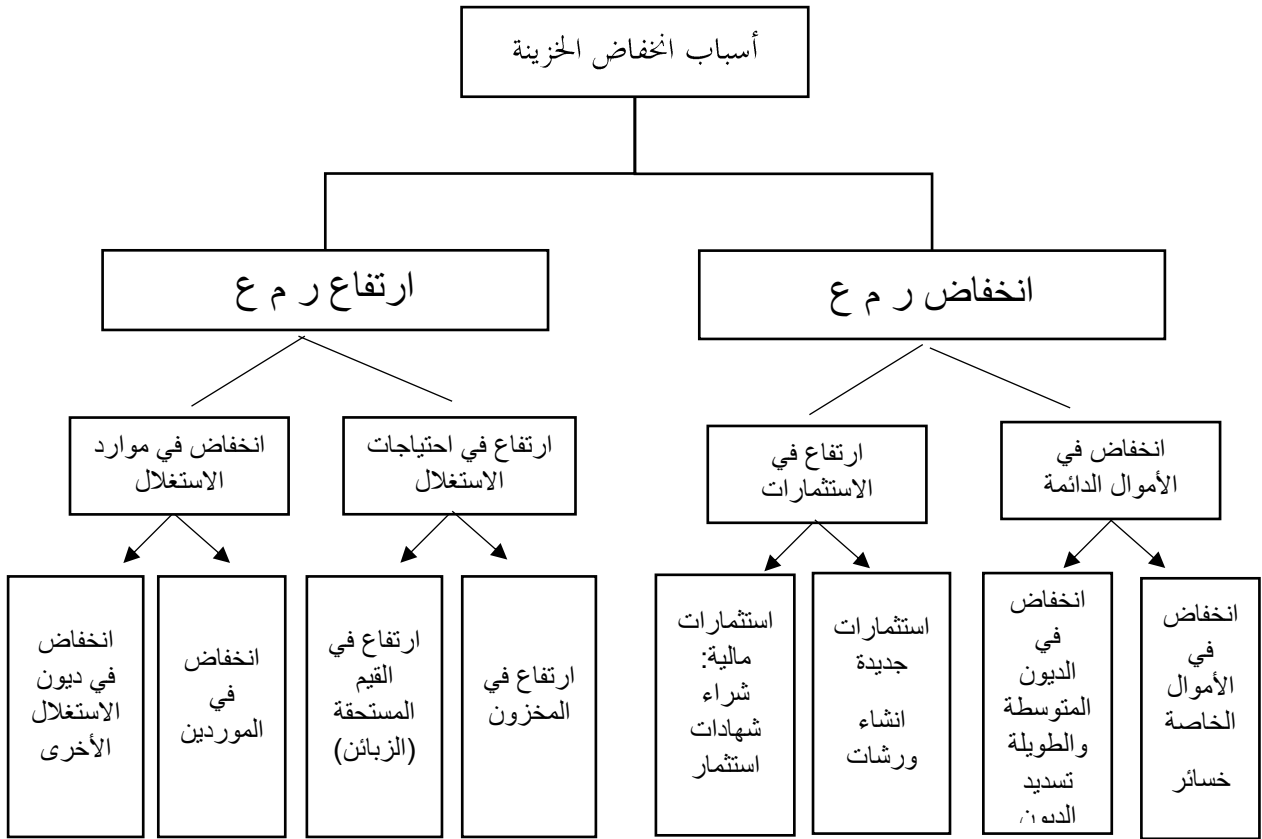
المؤسسة في هذه لحالة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة اما تطالب بحقوقها الموجودة لدى الغير، أو تقترض من البنوك أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة الى بيع بعض المواد الأولية.¹

* أسباب انخفاض الخزينة: يمكن اظهار هذه الأسباب من خلال الشكل التالي:²

1 : ساجي فاطمة، (مطبوعة في مقياس التحليل المالي)، مرجع سبق ذكره، صص 28-29.

2 : زغيب مليكة- بوشنقىر ميلود، (التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد)، مرجع سبق ذكره، ص 57.

الشكل رقم (03): أسباب انخفاض الخزينة.



المصدر: زغيب مليكة- بوشنقىر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان

المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2011، ص 57.

خلاصة الفصل:

مما سبق يمكننا القول أن عملية تقييم الأداء المالي تنعكس في صورة مجموعة من المؤشرات المالية التي تقيس مدى نجاح المؤسسة الاقتصادية وتطورها، بحيث تصبح هذه المؤشرات بمثابة معايير يمكن بواسطتها تقدير مدى قيامها بتحقيق أهدافها المسطرة وذلك بمقارنة ما تم تحقيقه وما كان مخطط له ليتم الحكم على أداء المؤسسة.



الفصل الثالث

تمهيد:

بعد الانتهاء من الدراسة النظرية للأداء المالي والتعرف على مختلف الجوانب المتعلقة بالأداء وتقييمه والأداء المالي، والتعرف على أهم المؤشرات التي تساعد المؤسسة على معرفة وضعها المالي والتي تساعد اتخاذ مختلف قراراتها، سوف نحاول الآن اسقاط ذلك على واقع المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيميائية بالسوق - تيارت - ENPEC والتي تعتبر من المؤسسات الرائدة في مجال انتاج المدخرات الوطنية لتكون محل للدراسة الميدانية من خلال دراسة أدائها المالي وأهميته في تسيير المؤسسة والرفع من مستوى أدائها ومدى تحقيقها لأهدافها المسطرة.

وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة.
- ✓ المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام المؤشرات المالية.
- ✓ المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي.

المبحث الأول: المؤسسة الوطنية للمنتوجات الكهروكيميائية ENEPC

تعتبر المؤسسة مجموعة الوسائل المادية والبشرية والمالية هدفها الوحيد هو الإنتاج في ظروف اقتصادية نتيجة لتلبية الحاجات المادية للإنسان ولهذا سيتم في هذا المبحث التعريف بالمؤسسة من خلال نشأتها وتحديد كل أهدافها ومهامها.

المطلب الأول: ماهية مؤسسة ENEPC

المؤسسة الوطنية للمنتوجات الكهروكيميائية هي شركة عمومية وطنية تأسست سنة 1986 في ظل اقتصاد الموجه ثم تم استقلالها سنة 1989 حيث انما عرفت تطور تدريجي في وضعيتها الاقتصادية مما أدى الى خلق عدة وحدات من بينها وحدة السمار للبطاريات، ووحدة السوبر للمدخرات الرطبة التي هي محل التبرص.

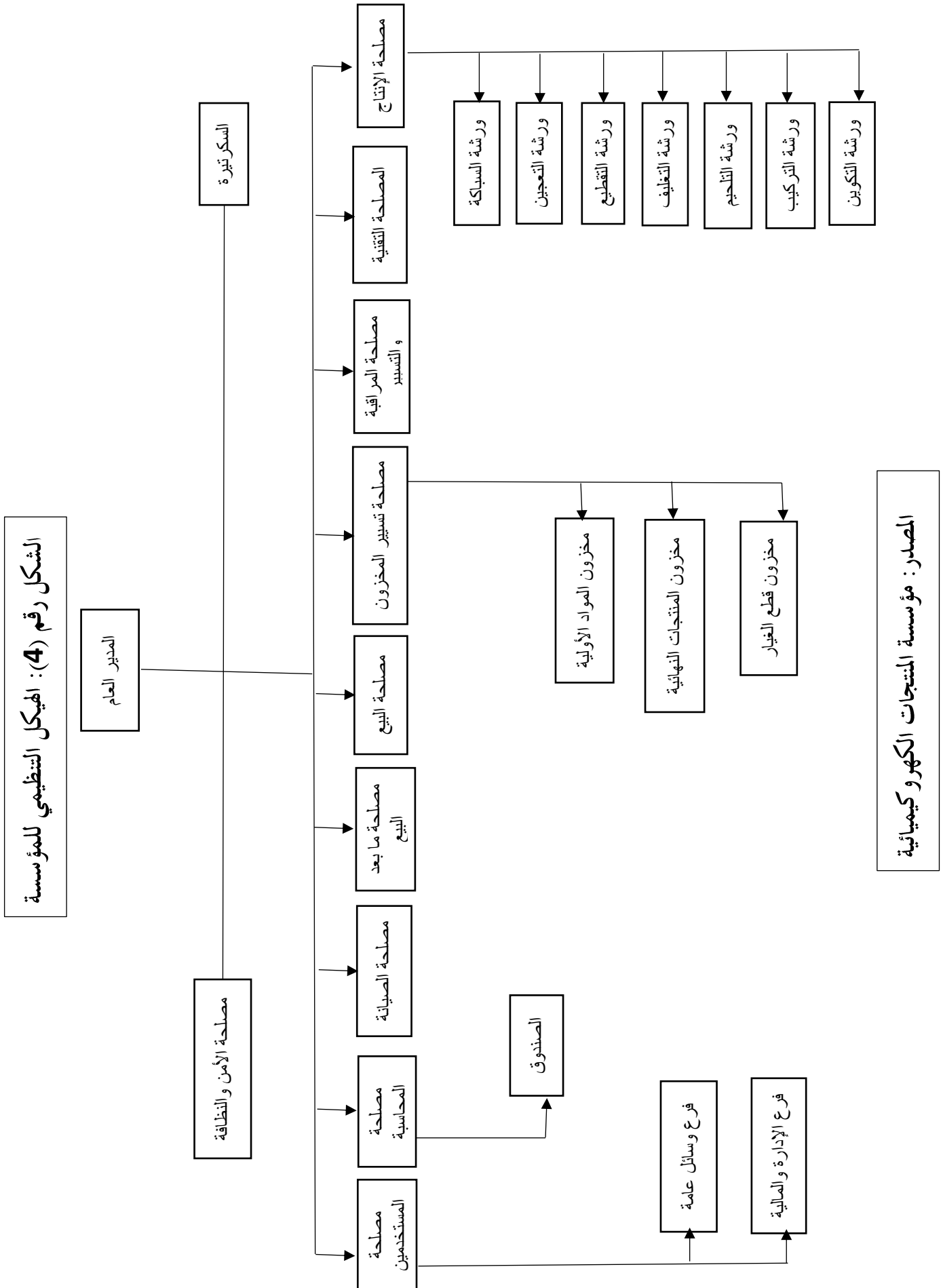
حيث انه من خلال التطور انشأت وحدة السوبر سنة 1992 من انتاج العوازل التي تستخدمها وحدتي سطيف وواد السمار الى جانب المؤسسات الخاصة.

وتتبع المؤسسة الوطنية لمنتوجات الكهروكيميائية (السوبر) على بعد 1200 م المدينة بالمنطقة الصناعية طريق توسينية وتقدر مساحتها ب 10.1227 وهي مؤسسة عمومية ذات أسهم انشأت بموجب مرسوم تنفيذي رقم 383 المؤرخ في 22 جانفي 1983 براس مال قدره 10.000.000 دج الرئيسي بسطيف "الشركة الام" وهذه الوحدة ذات طابع تجاري حسب ما يدخل ضمن عمليات الإنتاج. تنتج المدخرات الرطبة التي تعرف تحت اسم مدخرة الفرس وهي ثمانية أنواع:

(110HA/90HA /70HA/60HA/55HA/85HA/50HA/43HA)

وهي منتوح حديث موافق لجميع الشروط العالمية ذلك ما ساعدها على اكتساب السوق الجزائرية وهي تتطلع الوطن وافريقيا نظرا لاستعمالها المباشر بعد اقتناء فهي لا تحتاج الى شحن كهربائي وتعبئة الحمض كما توفر تكنولوجيا عالية حيث تتكون من صفائح رقيقة وجيوب عازلة ينتج في الوحدة. يوضح المخطط التالي مختلف المصالح والورشات والمخازن والفروع المكونة للمؤسسة الوطنية للمنتوجات الكهروكيميائية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة



شرح الهيكل التنظيمي: اعلام داخلي أفضل، تقوم المؤسسة بإعداد هيكل تنظيمي يقوم بتقسيم الوظائف والمهام والمستويات على حساب أهميتها في المؤسسة وينقسم هذا الهيكل الى ثلاث:

– المدير: هو صاحب السلطة العليا في الوحدة، الامر النهائي المراقب لكل العمليات الداخلية والخارجية وكل الوثائق المتعلقة بالعمل، اذ انه لا يمكن استعمال أي وثيقة دون مصادقة المدير عليها واي وثيقة غير مصادق عليها من طرفه تعتبر غير رسمية، اما فيما يخص الاجتماعات الخاصة بالوحدة فهو من يقوم بتنظيمها.

– السكرتيرة: تعتبر رزنامة المدير فهي التي تنظم له بعض المواعيد سواء مع الموظفين او العملاء تنظر في المواعيد الاجتماعية ان كانت مناسبة ام لا أي ان كان المدير غير مشغول بعمل ما او موعد مهم لتبليغ الموظفين بالحضور وهي مكلفة أيضا برد على المكالمات والرسائل الواردة الى المدير.

– مصلحة الامن والنظافة: وهم عنصران هامان في أي مؤسسة لهذا تعتمد عليه كثيرا ومهامه تتمثل في تحقيق الامن والنظافة الكاملة داخل محيط المؤسسة.

– مصلحة المستخدمين: هذه المصلحة تسيير الموارد البشرية للوحدة وتعتبر عنصر أساسي بحيث تقوم بتطبيق إجراءات العمل وضبط قواعده، كما تختص في تعيين الموظفين والتكفل بمتطلباتهم واحتياجاتهم ومشاكلهم من وقت دخولهم للوحدة حتى ساعة خروجهم ومراقبة غياباتهم وعطلهم السنوية كما تختص بعملية حساب أجور العمال التي تدفع لهم شهريا وهذه المصلحة خاضعة للمراقبة كما لها مهام أخرى منها:

– مساعدة العامل المتقاعد على ضمان حقوقه.

– الاهتمام بالضمان الاجتماعي.

– تقديم مكافآت وتحفيزات للعمال.

ويتفرع عن هذه المصلحة فرعين:

فرع الإدارة والمالية: يختص هذا الفرع في تسيير شؤون الإدارة وله علاقة مباشرة بالمصالح الأخرى.

فرع امداد والوسائل العامة: يقوم هذا الفرع بتوفير كل ما يلزم من تجهيزات مكتبية، كما يوفر مختلف أنواع الوثائق والمواصلات وكذلك بدلات العمال كما يتكفل أيضا بالمتابعة الصحيحة للعمال لاستعمال المواد الكيميائية في عملية الإنتاج.

– **مصلحة الإنتاج:** ان الهدف من صيانة وإصلاح الماكينات هو ضمان عدم احداث أي توقف لعملية الإنتاج والمتابعة الحسنة لكل وحدات الإنتاج، وعليه فان مصلحة الصيانة في الوحدة تقوم بصيانة وإصلاح جميع معدات المؤسسة كما تقوم بوضع تنظيم خاص بالورشات وذلك مهمة الوحدة مما يتجنب العطل وبالتالي ربح مؤقت.

– **مصلحة المراقبة والتسيير:** مهمتها مراقبة كل الاعمال التي تقوم بها الوحدة سواء على مستوى الإدارة او على مستوى المخازن وورشات الإنتاج وتمثل مهمتها في:

– تحديد قيمة الإنتاج الشهرية والسوية وبالتالي اليومية.

– مكلفة بمتابعة الحركة داخل المخازن عن طريق وثائق تردد على المصلحة يوميا تتضمن ملاحظات عن عدد المدخرات التامة وغير التامة التي تم انتاجها، والنصف التامة وكمية المواد المستعملة.

– مراقبة المصالح كمصلحة البيع مثلا وما بعد البيع فإنها تقوم بإحصاء عدد المدخرات التي تم بيعها او ردها من قبل الزبائن لتقوم فيما بعد بمطابقتها بما جاء في الوثائق الموجودة في مصلحة المحاسبة واي خلل لا بد من تبليغ المدير فور حدوثه.

– **مصلحة البيع:** بعد ان تصبح المدخرات جاهزة فان هذه المصلحة مسؤولة عن بيعه اما بيعا مباشرا او غير مباشر.

البيع المباشر: لا يتجاوز المشتري شراء خمسة بطاريات من كل نوع ويكون الدفع نقدا او بشيك.

البيع غير المباشر: المشتري يتجاوز شراء خمسة بطاريات من كل نوع حيث ان البيع غير المباشر لا يكون عشوائيا اذ يجب على الزبون تقديم ملف كامل للوحدة ولا بد ان يكون لديه سجل تجاري.

– **مصلحة ما بعد البيع:** بعد بيع المدخر فانه يمنح للزبون مدة للضمان لا تتجاوز السنة، اذ انه خلال هذه المدة ان اكتشف الزبون أي خلل في المدخر يعيدها الى الوحدة قصد تصليحها او

- تغييرها شرط ان يكون الخلل ناتج عن سوء عملية الإنتاج، اما إذا كان ناتج الخلل في السيارة فانه يستفيد من الضمان.
- **مصلحة تسيير المخازن:** هي من اهم المصالح في الوحدة اح تعتبر شريان يوجد على مستوى ثلاث مخازن ذات اختصاصات مختلفة: مخن المواد الأولية، والمنتجات النهائية، مخزن قطع الغيار.
 - **مخزن المواد الأولية:** تتمثل وظيفة المسؤول عن هذا المخزن في تخزين المواد الأولية وتقديمها الى الورشات عند نقص المواد الأولية من المخزن يقوم المسؤول بإعلام مصلحة تسيير المخزون في حالة يقوم المكتب بطلب شراء المواد يرسل هذا الطلب الى مدير الوحدة ليتم الموافقة عليه بعد استشارة مصلحة المحاسبة (توفر المبلغ اللازم) فيطلب من المورد بتزويد الوحدة بهذه المواد.
 - مخزون المنتجات النهائية: عند انهاء الورشات المنتج يصبح جاهزا للبيع ينقل الى المخزن وذلك بإنشاء وصل الدخول كما يستقبل المنتجات نصف جاهزة القادمة من وحدتي سطيف وواد السمار، وتتمثل هذه المنتجات في مختلف أنواع البطاريات، الحمض والماء المقطر، ويستقبل أيضا منتجات مستوردة من إسبانيا تتمثل في مولدات من عدة أنواع.
 - **مخزن قطع الغيار:** يقوم المسؤول عن هذا المخزن بتزويد الورشات بقطع الغيار لكل الآلات المعطلة وهذا بعد طلب مصلحة الصيانة هذه القطعة ليتم تصليح الآلة المعطلة كما يقوم المسؤول هذا المخزن بتمويل وسائل النقل المتوفرة على مستوى هذه الوحدة من مختلف السيارات، الرافعات وحافلات بقطع الغيار الجديدة اللازمة لتصليح هذه الوسائل.
 - **المصلحة التقنية:** تتمثل أهمية هذه المصلحة في المراقبة الدورية للآلات بحيث تقوم بتجديد الآلات وتطويرها حسب التكنولوجيا الحديثة وإيجاد طرق إنتاجية حديثة.
 - **مصلحة الإنتاج:** تختص هذه المصلحة بعملية انتاج البطاريات والعوازل داخل الورشات، اذ انها تقوم بمراقبة مراحل الإنتاج والعمل المستمر للعمال والتكفل بكل نقائص (مواد أولية او قطع غيار).
 - **مصلحة الجودة والنوعية:** تختص هذه المصلحة في مراقبة النوعية للإنتاج وإظهار الخلل ان وجد وإصلاحه قبل عملية التسويق.

المطلب الثالث: أهداف ومهام المؤسسة

1. أهداف المؤسسة: هذه المؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري حسب ما يدخل

ضمن آليات الإنتاج ومن بين أهدافها ما يلي:

- التمويل والتحويل والتوزيع والبيع.
- شراء مواد اولية ثم تحويلها لإنتاج مدخرات ثم بعد ذلك تقوم بتوزيعها.
- امتصاص البطالة من المنطقة.
- الرفع من مستوى الاقتصادي الوطني.
- وضع حد للاحتكار بالمؤسسات الأجنبية لسوق المنتجات الكهروكيميائية.

2. مهام المؤسسة: نظرا لاحتوائها على الات متطورة وأجهزة ذات تكنولوجيا هائلة

حيث تقوم هذه الآلات المبرمجة بعملية المراقبة.

- انتاج المدخرات الرطبة بالإضافة الى العوازل.
- القيام بعملية المراقبة.
- تسهيل عملية الإدارة والمراقبة.
- تحويل المواد الأولية لإنتاج مدخرات.
- تحسين وتطوير عملية البيع.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيميائية ENPEC

سنحاول في هذا المبحث عرض القوائم المالية لمؤسسة ENPEC بغية تقييم الأداء المالي للمؤسسة عن طريق النسب المالية، وذلك وفقا للطرق التي تناولناها في موضوعنا.

المطلب الأول: تقديم الميزانية المالية لمؤسسة ENPEC لسنتي (2015-2016).

بعد الحصول على مختلف القوائم المالية للسنتين (2015-2016) واستخلاص منها الميزانية المالية سنقوم بعرضها وتحليلها.

1- اعداد الميزانية المالية لمؤسسة لسنتي (2015-2016):

1-1 عرض جانب الأصول للميزانية المالية لسنتي (2015-2016)

جدول رقم (1): جانب الأصول للميزانية المالية لسنتي (2015-2016).

الأصول	2015	2016
التشittات العينية	438812322	436965875
أراضي	303681424.00	303681424.00
مباني	3073927.89	2492959.83
تشittات عينية أخرى	118863785.42	121352513.68
تشittات جاري إنجازها	13193184.74	9438977.59
التشittات المالية	7190604.05	7062559.17
قروض وديون دائمة	94400.00	94400.00
أصول ضريبية مؤجلة	7096204.05	6958759.17
الأصول الثابتة	446002926	444019034
الأصول المتداولة	539520389	696130007
قيم الاستغلال	343238330.73	357620256.11
مخزونات جارية	343238330.73	357620256.11
قيم قابلة للتحقيق	152539331	273904673

99431054.94	111410064.91	مدفوعات أخرى
337843.19	123782.49	ضرائب ومدفوعات مماثلة
31500000	31500000	قيم أخرى
64605077.78	43742726.94	قيم جاهزة
64605077.78	43742726.94	صندوق
1140149041	985523315	مجموع الأصول

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

1- 2 عرض جانب الخصوم للميزانية المالية لسنتي (2015-2016)

الجدول (2): جانب الخصوم للميزانية المالية لسنتي (2015-2016):

2016	2015	الخصوم
174901609	181740998	الأموال الدائمة
94034.04	17118694.9	الأموال الخاصة
31500000	31500000	رأس مال الشركة
-31405965.96	-14381305.11	نتيجة صافية
174807575	164622303	ديون طويلة الأجل
138182526.92	123188895.43	اقتراضات أو ديون مماثلة
36625048.31	36433407.37	مخصصات واهتلاكات
965247432	803782317	ديون قصيرة الأجل
6102938.86	15038239.89	موردون
466746.42	123402.00	ضرائب
958677746.34	788620675.22	ديون أخرى
1140149041	985523315	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

2- إعداد الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنتي (2015-2016):

من خلال الميزانية المالية نستخلص الميزانية المختصرة على النحو التالي:

1-2 عرض جانب الأصول للميزانية المختصرة لسنتي (2015-2016):

جدول (3): جانب الأصول للميزانية المختصرة لسنتي (2015-2016).

2016		2015		البيان/السنوات المبالغ/النسب
%	المبالغ	%	المبالغ	
38.94%	444019034	45.30%	446002926	الأصول الثابتة
61.06%	696130007	54.70%	539520389	أصول متداولة
31.37%	357620256.11	34.80%	343238330.73	قيم الاستغلال
24.02%	273904673	15.47%	122539331	قيم قابلة للتحقيق
5.67%	64605077.78	4.43%	43742726.94	قيم جاهزة
100%	1140149041	100%	985523315	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

2-2 عرض جانب الخصوم للميزانية المختصرة لسنتي (2015-2016)

2016		2015		البيان/السنوات المبالغ/النسب
%	المبالغ	%	المبالغ	
15.34	174901609	18.44	181740998	الأموال الدائمة
0.01	94034.04	1.74	17118694.9	الأموال الخاصة
15.33	17487575	16.70	164622303	ديون طويلة الأجل
84.66	965247432	81.56	803782317	ديون قصيرة الأجل
100	1140149041	100	985523315	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

3- عرض جدول حسابات النتائج لمؤسسة ENPEC لسنتي (2015-2016)

جدول (5): جدول حسابات النتائج لمؤسسة ENPEC لسنتي (2015-2016)

رقم/ح	البيان	2015	2016
70	المبيعات من البضائع.	386473713.69	551308524.51
73 /72	الإنتاج المخزن أو المحسوب من	141416425.06	5424744.41
74	التخزين والإنتاج المثبت.	-	-
	إعانات الاستغلال.	-	-
1	إنتاج الدورة	527890138.75	556733268.92
60	المشتريات المستهلكة.	367446423.93	389606385.99
62 /61	الخدمات والخدمات الجارية.	21907585.93	23500295.13
2	استهلاك الدورة.	389354009.86	413106683.12
3	القيمة المضافة للاستغلال (1-2).	138536128.89	143626585.80
63	أعباء المستخدمين.	122508794.33	133396555.91

3539659.51	3386711.49	الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.	64
6690370.38	12640623.07	إجمالي فائض الاستغلال.	4
953723.51	2847389.59	المنتجات العملية الأخرى.	75
1939148.54	5604330.94	الأعباء العملية الأخرى.	65
36764752.23	22972676.19	مخصصات الاهتلاك والمؤونات وخصائر القيمة.	68
—	—	استرجاعات عن القيمة والمؤونات.	78
-3105986.88	-13088994.47	نتيجة العملياتية.	9
—	23053.67	المنتجات المالية.	76
208714.20	525461.67	الأعباء المالية.	66
-208714.20	-502408.00	النتيجة المالية.	6
-31268521.08	-13591402.47	النتيجة المالية قبل الضرائب.	7
137444.88	78990.64	الضرائب على الأرباح المبنية على نتائج الأنشطة العادية.	
557686992.43	53076582.01	مجموع منتجات الأنشطة العادية.	
589092958.39	545141887.12	مجموع أعباء الأنشطة العادية.	
-31405965.96	-14381305.11	النتيجة الصافي للأنشطة.	8
—	—	العناصر غير عادية المنتجات.	
—	—	العناصر غير عادية الأعباء.	
—	—	النتيجة غير العادية.	9
-31405965.96	-14381305.11	صافي نتيجة السنة المالية.	10

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات داخلية للمؤسسة.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي عن طريق النسب الهيكلية والسيولة.

سنتطرق في هذا المطلب الى دراسة النسب المختلفة عن طريق الميزانية المالية للمؤسسة والتي نعرضها

كما يلي:

أولاً: النسب الهيكلية لمؤسسة ENPEC لسنتي (2015-2016).

1- نسب التمويل الدائم:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة/الأصول الثابتة

الجدول رقم (6): نسبة التمويل الدائم.

البيان	السنوات	2015	2016
الأموال الدائمة		181740998	174901609
أصول ثابتة		446002926	444019034
نسبة التمويل الدائم		0.40	0.39

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين رقم (1)، (2).

التعليق: من خلال الجدول (6) نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم في سنة 2015 وسنة 2016 أقل من الواحد، وهذا مؤشر غير جيد يدل على أن المؤسسة لا تغطي أصولها الثابتة بأموالها الدائمة وبالتالي سلبي لأنه يحقق عجز مالي.

2- نسبة التمويل الذاتي (الخاص):

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة/الأصول الثابتة

الجدول رقم (7): نسبة التمويل الذاتي.

البيان	السنوات	2015	2016
الأموال الخاصة		17118694.9	174990160.9
الأصول الثابتة		446002926	444019034
نسبة التمويل الذاتي		0.03	0.39

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين (1)، (2).

التعليق: من خلال الجدول (7) نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي قد بلغت 0.03 في سنة 2015 و0.39 في سنة 2016، وهي أقل من الواحد، أي أن المؤسسة لم تستطع تغطية استثماراتها بأموالها الخاصة. وعند المقارنة بين النسبتين خلال سنتي الدراسة نجد أن نسبة التمويل الذاتي ارتفعت في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 بـ 0.36.

3- نسبة قابلية السداد:

$$\text{نسبة قابلية السداد} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

جدول رقم (8): نسبة قابلية السداد

البيان	السنوات	2015	2016
مجموع الديون		968404620	1140055007
مجموع الأصول		985523315	1140149041
نسبة قابلية السداد		0.98	0.99

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين (1)، (3-).

التعليق: من خلال الجدول (8) نلاحظ أن النسب أقل من الواحد خلال سنتي الدراسة (2016-2015)، أي أن المؤسسة في وضعية مالية سيئة ما يعني عدم تمتع المؤسسة بالأمان اتجاه الدائنين في الأجل الطويل والقصير، وأن هذه النسبة ارتفعت في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 بـ 0.06.

ثانيا: نسب السيولة لمؤسسة ENPEC لسنتي (2015-2016).

1- نسبة التداول:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

الجدول رقم (9): نسبة التداول.

البيان	السنوات	2015	2016
الأموال المتداولة		539520389	696130007
ديون قصيرة الأجل		803782317	965247432
نسبة التداول		0.67	0.86

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين (1)، (2).

من خلال الجدول (9): نلاحظ أن نسبة التداول ارتفعت من 0.67 في سنة 2015 الى 0.86 في سنة 2016، وهي نسبة غير جيدة لأنها أقل من الواحد، وهذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وأنها لم تستطع تغطية التزاماتها عن طريق أصولها المتداولة.

2- نسبة السيولة السريعة:

نسبة السيولة السريعة = قيم جاهزة/ديون قصيرة الأجل

جدول رقم (10): نسبة السيولة السريعة.

البيان	السنوات	2015	2016
قيم جاهزة		43742726.94	64605077.78
ديون قصيرة الأجل		803782317	965247432
نسبة السيولة السريعة		0.05	0.06

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين (1)، (2).

التعليق: من خلال الجدول (10) نلاحظ أن نسبة السيولة السريعة ارتفعت من 0.05 في سنة 2015 الى نسبة 0.06 في سنة 2016، وهي نسبة غير جيدة تماماً لأنها أقل من الواحد/ ما يدل على أن المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وأن القيم الجاهزة لا تغطي الديون قصيرة الأجل.

3- نسبة السيولة المختصرة.

نسبة السيولة المختصرة = قيم قابلة للتحقيق / ديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (11): نسبة السيولة المختصرة.

البيان	السنوات	2015	2016
قيم قابلة للتحقيق		152539331	273904673
ديون قصيرة الأجل		803782317	965247432
نسبة السيولة المختصرة		0.18	0.28

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين (1)، (2).

التعليق: من خلال الجدول (11): نلاحظ أن نسبة السيولة المختصرة ارتفعت من 0.18 في سنة 2015 الى 0.28 في سنة 2016، لكن بالرغم من ارتفاعها تبقى مؤشر غير جيد لأنه أقل من الواحد، وهذا يدل على أن المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل أي أ، القيم القابلة للتحقيق لا تغطي الديون قصيرة الأجل.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي لمؤسسة ENPEC عن طريق مؤشرات النشاط والمرودية.

ستعرض في هذا المطلب الى تحليل نسب النشاط والمديونية للمؤسسة ENPEC لسنتي (2015-2016).

أولاً: نسبة النشاط لمؤسسة ENPEC لسنتي (2015-2016).

1- معدل دوران الأصول.

معدل دوران الأصول = صافي المبيعات / مجموع الأصول

جدول رقم (12): معدل دوران الأصول.

البيان	السنوات	2015	2016
صافي المبيعات		386473713.69	551308524.51
مجموع الأصول		985523315	1140149041
معدل دوران الأصول		0.39	0.48

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين (1)، (2).

التعليق: من خلال الجدول (12): نلاحظ أن معدل دوران الأصول أقل من الواحد في سنتي الدراسة (2015-2016)، وهو مؤشر غير جيد مما يشير الى وجود نقص في القدرة الشرائية على جني المبيعات رغم ارتفاع النسبة من 0.39 في سنة 2015 مقارنة بسنة 2016 التي بلغت 0.48.

2- معدل دوران الأصول المتداولة:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{صافي المبيعات} / \text{الأصول المتداولة}$$

جدول رقم (13): معدل دوران الأصول المتداولة.

البيان	السنوات	2015	2016
صافي المبيعات		386473713.69	551308524.51
الأصول المتداولة		539520389	696130007
معدل دوران الأصول المتداولة		0.71	0.79

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين (1)، (5).

التعليق: من خلال الجدول (13) نلاحظ أن (نسبة) معدل دوران الأصول المتداولة أقل من الواحد وهذا يدل على عدم كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها المتداولة، رغم ارتفاع هذا المعدل من 0.71 في سنة 2015 إلى 0.79 في سنة 2016.

3- معدل دوران الأصول الثابتة.

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{صافي المبيعات} / \text{الأصول الثابتة}$$

جدول رقم (14): معدل دوران الأصول الثابتة.

البيان	السنوات	2015	2016
صافي المبيعات		386473713.69	551308524.51
الأصول الثابتة		446002926	444019034
معدل دوران الأصول الثابتة		0.86	0.24

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين (1)، (5).

التعليق: من خلال الجدول (14) نلاحظ أن معدل دوران الأصول الثابتة في سنة 2015 بلغت 0.86 وهي أقل من الواحد مما يدل على عدم كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها الثابتة في هذه السنة، أما في سنة 2016 قد ارتفعت هذه النسبة لتصل الى 1.24 وهي أكبر من الواحد، وهذا مؤشر جيد يدل على كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها الثابتة في سنة 2016.

ثانيا: نسبة المردودية لمؤسسة ENPEC لسنتي (2016-2015).

1- نسبة المردودية الاقتصادية:

نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

الجدول رقم (15): نسبة المردودية الاقتصادية.

2016	2015	البيان / السنوات
-31405965.96	-14381305.11	النتيجة الصافية
1140149041	985523315	مجموع الأصول
-0.02	-0.01	المردودية الاقتصادية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين (1)، (2).

التعليق: من خلال الجدول (15) نلاحظ أن نسبة المردودية الاقتصادية منخفضة بنسبة -0.01 في سنة 2015 وبنسبة -0.02 في سنة 2016 وهي نسبة أقل من الواحد، وبالتالي مؤشر غير جيد يدل على عدم كفاءة المؤسسة في استخدام الموارد لجلب الأرباح، وبالتالي عدم جلب المستثمرين.

2- نسبة المردودية المالية:

نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

الجدول رقم (16): نسبة المردودية المالية.

2016	2015	البيان / السنوات
31405965.96	-14381305.11	النتيجة الصافية
94034.04	17118694.9	الأموال الخاصة
-333.98	-0.84	نسبة المردودية المالية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (2).

التعليق: من خلال الجدول (16) نلاحظ أن نسبة المردودية المالية منخفضة وهي أقل من الواحد، وهذا مؤشر غير جيد مما يدل على عدم تحقيق نتائج مالية جيدة.

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي من خلال مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة ENPEC خلال سنتي (2015-2016).

يتم في هذا المبحث تقييم الأداء المالي لمؤسسة ENPEC من خلال رأس المال العامل بأنواعه المختلفة، واحتياجات رأس المال العامل والخزينة.

المطلب الأول: رأس المال العامل.

حالات رأس المال العامل: على العموم هناك ثلاث حالات يمكن أن يأخذها رأس المال العامل هي:

✓

1- رأس المال العامل.

ويحسب كما يلي:

أ- من أعلى الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

الجدول (17): رأس المال العامل لمؤسسة ENPEC من أعلى الميزانية.

البيان	السنوات	2015	2016
الأموال الدائمة (1)		181740998	174901609
أصول ثابتة (2)		446002926	444019034
رأس المال العامل (2-1)		-264261928	-269117425

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين (1)، (2).

التعليق: من خلال الجدول (17) نلاحظ أن رأس المال العامل للمؤسسة خلال الفترة المدروسة (2015-2016) سالب، هذا يدل على أن المؤسسة غطت جزء أصولها الثابتة بديون قصيرة الأجل فهي لا تمتلك هامش أمن، وقد أدخلت بشروط الملاءمة بين سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم، وهذا مؤشر غير جيد للمؤسسة، عليها زيادة أموالها الدائمة عن طريق الزيادة في القروض طويلة الأجل أو الزيادة في رأسمالها الخاص.

أ- رأس المال العامل من أسفل الميزانية.

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (18): رأس المال العامل لمؤسسة ENPEC من أسفل الميزانية.

البيان	السنوات	2015	2016
الأصول المتداولة		539520389	696130007
ديون قصيرة الأجل		803782317	965247432
رأس المال العامل		-264261928	-269117425

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين (1)، (2).

التعليق: من خلال الجدول (18) نلاحظ أن رأس المال العامل للمؤسسة سالب خلال الفترة المدروسة (2015-2016)، هذا يدل على أن المؤسسة غطت جزء من أصولها المتداولة بديون قصيرة الأجل، وبالتالي لم تحقق هامش أمن ولم تحقق توازن للهيكل المالي، مما أدى إلى عجز مالي.

2- حساب أنواع رأس المال العامل.

أ- رأس المال العامل الخاص.

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

الجدول (19): رأس المال العامل الخاص لمؤسسة ENPEC

البيان	السنوات	2015	2016
الأموال الخاصة		171186949	94034.04
الأصول الثابتة		446002926	44401903
رأس المال العامل الخاص		-428884231	-443925000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين (1)، (2).

التعليق: من خلال الجدول (19) نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص كان سالبا طول فترة الدراسة وهذا مؤشر غير جيد، مما يعني أن المؤسسة غير قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاص، ويتم الاعتماد على موارد خارجية.

ب- رأس المال العامل الإجمالي:

رأس المال العامل الإجمالي = إجمالي الأصول المتداولة

الجدول رقم (20): رأس المال العامل الإجمالي لمؤسسة ENPEC

البيان	السنوات	2015	2016
اجمالي الأصول المتداولة		539520389	696130007
رأس المال العامل الإجمالي		539520389	696130007

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (1).

إجمالي الأصول المتداولة = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة = رأس المال العامل الإجمالي.

التعليق: من خلال الجدول (20) نلاحظ أن المؤسسة حققت خلال السنتين 2015-2016 رأس مال عامل إجمالي موجب ومتزايد، ما يعني زيادة حجم الأصول المتداولة بسبب استفادة المؤسسة من مشاريع جديدة وبالتالي زيادة قيمتها الجاهزة وقيم الاستغلال.

ج- رأس المال العامل الأجنبي لمؤسسة ENPEC لسنتي (2015-2016).

رأس المال العامل الأجنبي = إجمالي الديون

رأس المال العامل الأجنبي = الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل.

الجدول رقم (21): رأس المال العامل الأجنبي لمؤسسة ENPEC لسنتي (2015-2016)

البيان	السنوات	2015	2016
ديون طويلة الأجل		164622303	174807575
ديون قصيرة الأجل		803782317	965247432
رأس المال العامل الأجنبي		968404620	1140055007

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (2).

التعليق: من خلال الجدول (21) نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي موجب من خلال السنتين (2015-2016) وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على الديون لتمويل احتياجاتها الخاصة على المدى القصير.

المطلب الثاني: احتياجات رأس المال العامل BFR

كما رأينا سابقا أن الاحتياجات من رأس المال العامل تعرف على أنها رأس المال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل. وتحسب كما يلي:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية)
أو:

$$BFR = \text{قيم الاستغلال} + \text{قيم قابلة للتحقيق} - (\text{ديون قصيرة الأجل} + \text{السلفات المصرفية})$$

$$* \text{ الاحتياجات الدورية} = \text{قيم الاستغلال} + \text{قيم قابلة للتحقيق}.$$

$$* \text{ الموارد الدورية} = \text{ديون قصيرة الأجل} + \text{السلفات المصرفية}.$$

جدول رقم (22) احتياجات رأس المال العامل لمؤسسة ENPEC لسنتي (2015-2016)

البيان	السنوات	2015	2016
الاحتياجات الدورية		495777662	631524929
الموارد الدورية		803782317	965247432
احتياجات رأس المال العامل		-308004655	-333722503

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين (13)، (2).

التعليق: من خلال الجدول (22) نلاحظ أن الاحتياجات في رأس المال العامل سالبة خلال فترة الدراسة (2015-2016) يعني أن الموارد الدورية للمؤسسة أكبر من الاحتياجات الدورية.

المطلب الثالث: الخزينة TR

مما سبق خزينة المؤسسة في مجموعة الأموال السائلة التي تحت تصرف المؤسسة لذلك فهي على درجة كبيرة بالنسبة للمؤسسة للتعبير عن توازنها المالي وسيولتها، ويمكن التعبير عليها بالعلاقتين التاليتين:

$$* \text{ الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}.$$

$$* \text{ الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية}.$$

وفيما يلي يتم حساب وضعية الخزينة لمؤسسة ENPEC خلال سنتي (2015-2016) في الجدول أدناه:

الجدول رقم (23): رصيد الخزينة لمؤسسة ENPEC لسنتي (2015-2016).

2016	2015	البيان / السنوات
-269117425	-264261928	رأس المال العامل (1)
-333722503	-308004655	احتياجات رأس المال العامل (2)
64605078	43742727	الخزينة (2-1)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين (14)، (19).

التعليق: من خلال الجدول (23) نلاحظ أن الخزينة تمثل الفرق بين رأس المال العامل FR وتعكس التوازن المالي للمؤسسة من عدمه، وما يمكن ملاحظته خلال السنتين (2015-2016) أن رصيد الخزينة موجب لذا على المؤسسة الزيادة في رأس مالها العامل أو التخفيض من احتياجاتها الدورية، لتكون الخزينة صفرية في هذه الحالة لأن الخزينة موجبة يدل على أن هناك أموال غير مستغلة من طرف المؤسسة.

خلاصة الفصل:

تناول الفصل تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيميائية بسوقر - تيارت - حيث تم تحليل وتقييم الأداء المالي للمؤسسة بغرض الكشف عن نقاط القوة والضعف ومعرفة مركزها المالي بالاعتماد على كشف مصادر ومعلومات المؤسسة، خاصة الداخلية منها والمتمثلة في الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج، وتمت عملية التقييم للأداء المالي بالاعتماد على أدوات تقييم الأداء المالي والمتمثلة في النسب المالية والتوازنات المالية، والوصول إلى نتائج تبين لنا وضعية المؤسسة.



خاتمة

خاتمة:

في هذا الإطار ومن خلال دراستنا لموضوع الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، اتضح لنا أهمية هذا الأخير، إذ يعتبر من المقومات الرئيسية للمؤسسة، بحيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسة وما كان مخطط له.

ويتم ذلك من خلال عملية تقييم الأداء المالي الذي يعتبر التقنية التي تسمح بمتابعة نشاط المؤسسة ومساعدتها في اكتشاف نقاط القوة والضعف وكشف الانحرافات ومحاولة علاجها، والتعرف على مركزها المالي بالاعتماد على أدوات مالية لمحاولة تقديم نتائج واقتراحات تساعد على تحسين الوضعية المالية.

نتائج اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** "الأداء المالي للمؤسسة يتمثل في قدرتها على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الأهداف الموضوعية" نلاحظ عدم تحقق وصحة الفرضية ذلك من خلال توصلنا إلى أن الأداء المالي للمؤسسة يمثل محورا مركزيا لمعرفة نجاح أو فشل المؤسسة في قراراتها وخططها الاستثمارية، ومن هنا برزت أهمية الأداء المالي من خلال حجم الاهتمام الكبير والمميز من قبل الإدارة بالأداء ونتائجه، والتحولت التي تجري في هذه المؤسسة اعتمادا على نتائج الأداء، ويركز الأداء المالي على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف الموضوعية.
- **الفرضية الثانية:** "عملية تقييم الأداء المالي من العمليات الهامة على ضوء معايير ومؤشرات مالية محددة وفعالة ما يعكس فعالية المؤسسة". نلاحظ صحة وتحقيق هذه الفرضية وذلك من خلال اعتماد المؤسسة على مؤشرات ومعايير مالية خاصة المعيار التاريخي الذي يعبر عن نتائج السنوات السابقة وبالتالي مقارنة النتائج السابقة لمعرفة وضعها المالي الحالي مقارنة بالسنوات السابقة وهنا تبرز فعالية المؤسسة من خلال قدرتها على تحقيق النشاط المرتقب والوصول إلى النتائج المرتقبة.
- **الفرضية الثالثة:** "تساعد المؤشرات المالية في معرفة وتشخيص الوضع المالي للمؤسسة المبحوثة" نلاحظ صحة وتحقيق هذه الفرضية وذلك من خلال ما تم التوصل إليه من أهمية استخدام المؤشرات المالية، والمنفعة التي تقدمها من خلال دراسة وتحليل مختلف القوائم المالية بغية تشخيص الوضع المالي ومعرفة مركزها المالي، من خلال مقارنة ما تم تحقيقه من عوائد مع ما تم انفاقه.

النتائج المتوصل إليها:

- مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية تعتبر من أهم الأدوات المعتمدة لتحليل الوضعية المالية في المؤسسة الاقتصادية.

- تقييم الأداء المالي بمختلف مؤشرات يعطي صورة واضحة ن وضعية المؤسسة الحالية مما يساعد الإدارة على تحسين الاختلالات واستغلال الفرص.
- يتحقق التوازن المالي إذا استطاعت المؤسسة توفير موارد دائمة لتغطية الأصول الثابتة التي لا يمكن تحويلها إلى سيولة خلال سنة.

ومن خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها في مؤسسة ENPEC تم التوصل الى النتائج التالية:

- مؤسسة ENPEC في وضعية مالية سيئة وهذا من خلال البيانات المحاسبية الخاصة بها والتي تظهر نتائج سلبية خلال الفترة المدروسة (2015-2016) رأس مال عامل سالب، أي المؤسسة لا تستطيع أن تمويل جزء من أصولها المتداولة بأموالها الدائمة فهي لا تحقق هامش أمان.
- المؤسسة غير متوازنة ماليا خلال السنتين (2015-2016).
- لا تتمتع المؤسسة بسيولة جيدة خلال فترة (2015-2016).

التوصيات:

بعد تقييم الأداء المالي مؤسسة ENPEC يمكن تقديم بعض الاقتراحات وهي:

- ضرورة متابعة الوضعية المالية لمؤسسة ENPEC.
- ضرورة وجود إفصاح عن المعلومات المالية بغرض رسم سياسات مستقبلية مساعدة في اتخاذ القرارات المختلفة من طرف الإدارة المالية.
- يجب على المؤسسة أن تأخذ بعين الاعتبار الأثر السلبي لهيكل رأس المال العامل على الأداء المالي لها عند اتخاذها قرار التمويل بالمدىونية.
- يمكن للمؤسسة أن تختار مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي تعبر على أداء المؤسسات المشيلة لها وتقارن بها.
- يجب على المؤسسة أن تولي اهتماما لعملية تقييم الأداء المالي وهذا لإكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف في مركزها المالي لتحسينها ومواجهتها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها.

آفاق البحث:

- دور الأداء المالي في تطوير وتنمية المؤسسة الاقتصادية.
- مساهمة الأداء المالي في تحسين الوظيفة المالية للمؤسسة الاقتصادية.
- دور الأداء المالي في كشف الانحرافات في المؤسسة الاقتصادية.



قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

- (1) أحمد محمد غانم، (الإدارة المالية مدخل التحول من الفقر الى الثراء)، بدون طبعة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2008.
- (2) أمين السيد احمد لطفي، (التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- (3) ثابت عبد الرحمن إدريس، جمال الدين محمد المرسي، (الإدارة الاستراتيجية مفاهيم ونماذج تطبيقية)، الدار الجامعية، 2002.
- (4) جليل كاظم مدلول العارضي، (الإدارة المالية المتقدمة)، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2013.
- (5) جمال الدين المرسي، احمد عبد الله اللحج، (الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.
- (6) حسن إبراهيم بلوط، (إدارة الموارد البشرية من منظور استراتيجي)، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، لبنان، 2002.
- (7) حمزة محمود الزبيدي، (الإدارة المالية المتقدمة)، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- (8) حمزة محمود الزبيدي، (التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2011.
- (9) خلف السكرانة، (التخطيط الاستراتيجي)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.
- (10) دريد كامل آل شبيب، (مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة)، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.

قائمة المصادر والمراجع

- 11) راوية محمد حسن، (إدارة الموارد البشرية)، الطبعة الثانية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999.
- 12) سامح عبد المطلب عامر، (استراتيجيات ادارة الموارد البشرية)، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر، 2011.
- 13) السعيد فرحات جمعة، (الأداء المالي لمنظمات الأعمال)، الطبعة الأولى دار المريخ للنشر، الرياض، 2002.
- 14) سليمان عبيدات ومحمود علي سالم، (إدارة العمليات الإنتاجية)، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2013.
- 15) شعيب شنوف، (محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية). مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، باب عزون، الجزائر، 2008.
- 16) صالح علي عودة الهلالات، (الإدارة الفعالة للموارد البشرية)، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
- 17) صلاح حسن، (الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الالكترونية)، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2010.
- 18) طاهر محسن منصور الغالي، وائل محمد صبحي إدريس، (الإدارة الاستراتيجية منظور متكامل)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 19) عاطف جابر طه عبد الرحيم، (أساسيات التمويل والإدارة المالية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.
- 20) عامر عبد الله، (التحليل والتخطيط المالي المتقدم)، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2015.
- 21) عبد الستار الصياح-سعود العامري، (الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية)، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 22) عبد الغفار حنفي، (الادارة المالية مدخل اتخاذ القرارات)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.

قائمة المصادر والمراجع

- 23) عبد الوهاب نصر علي - شحاته السيد شحاته، (التسويات الجردية وإعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية)، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2015.
- 24) عدنان تايه النعيمي واخرون، (الادارة المالية النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2007.
- 25) عدنان تايه النعيمي - رشيد فؤاد التميمي، (التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة)، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 26) علاء فرحات طالب، إيمان شيحان المشهداني، (الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف)، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 27) غسان سالم الطالب، فارس ناصيف الشبيري، (مبادئ المالية)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2012.
- 28) فارس ناصيف الشبيري، غسان سالم طالب، (مبادئ مالية)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2012.
- 29) فيصل محمود الشواورة، (مبادئ الإدارة المالية)، الطبعة الأولى، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2013.
- 30) مجيد الكرخي، (تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية)، بدون طبعة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 31) محمد توفيق ماضي، (إدارة الانتاج والعمليات)، الطبعة الثانية، الدار الجامعية نشر وتوزيع، الاسكندرية، مصر.
- 32) محمد حكمت، (الإدارة المالية الحديثة والمتقدمة)، الطبعة الأولى، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2011.
- 33) محمد سامي راضي، (تحليل التقارير المالية)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2015.
- 34) محمد سعيد عبد الهادي، (الإدارة المالية)، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

- (35) محمد صالح الحناوي، (الإدارة المالية والتمويل)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000
- (36) محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، (الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- (37) محمد قاسم خصاونة، (أساسيات الإدارة المالية)، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2011.
- (38) محمد محمود الخطيب، (الاداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات)، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- (39) مصطفى يوسف، (إدارة الأداء)، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
- (40) معين محمود عياصرة، مروان محمد بني أحمد، (القيادة والرقابة والاتصال الإداري)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- (41) مفلح محمد عقل، (مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي)، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006.
- (42) المنظمة العربية للتنمية الاقتصادية، (قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسة)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2009.
- (43) منير شاكر محمد واخرون، (التحليل المالي مدخل صناعة القرار)، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- (44) مؤيد راضي خنفر، عدنان فلاح المطارنة، (تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006.
- (45) ناظم حسن عبد السيد، (محاسبة الجودة مدخل تحليلي)، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- (46) نبيل ابراهيم محمود، (تحليل المتغيرات الاقتصادية الانتاجية والكفاءات)، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2008.

قائمة المصادر والمراجع

- 47) نصر محمود مزنان فهد، (أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية)، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 48) وليد ناجي الحياي، (الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي)، الطبعة الأولى، اثناء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

الرسائل والمذكرات:

- 49) بن خروف جليلة، (دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009.
- 50) بن كحلة جهاد، بو معزة نوال، (دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية)، مذكرة تخرج ندخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2017-2018.
- 51) بوزيداوي محمد (إدارة المعرفة كأساس لتحقيق أداء مستخدم ومتميز)، رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2014.
- 52) شطارة نبيلة، (فعالية تقييم الأداء المالي للمؤسسة العمومية الاقتصادية)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر- 3، 2013-2014.
- 53) قعموسي أمال-علاهم جميلة، (مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت.

الموسوعات والمجلات:

- 54) الشامل، التحليل المالي باستخدام النسب المالية، موسوعة البحوث والمواضيع المدرسية، 2015،

WWW.bohotti.blogspot.com

- (55) طاهر منصور، حسين شهدة، (استراتيجية التنويع والأداء المالي)، دراسة ميدانية في منشأة عراقية، دراسة العلوم الإدارية، المجلد 30، العدد 2، 2003
- (56) عماد عبد الحسين دلول-محمد فوزي مهدي، (تقييم الأداء المالي باستخدام بعض مؤشرات خلق القيمة)، جامعة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد 99، المجلد 23.
- (57) معاليم سعاد-بوحفص سميحة، (انشاء القيمة في المؤسسة وفق مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA، دراسة حالة مؤسسة صناعية الكوابل فرح جنرال كابل)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 30/ سبتمبر 2017، بسكرة.

المطبوعات الجامعية.

- (58) زغيب مليكة، بوشنقىر ميلود، (التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد)، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2011.
- (59) ساجي فاطمة، (مطبوعة في مقياس التحليل المالي)، تخصص إدارة مالية ومالية التأمينات والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ابن خلدون تيارت.
- (60) سعيدة بوردمية، التسيير المالي، مطبوعة الدروس، قسم علوم التسيير، جامعة 9 ماي 1945، قلمة، 2014-2015.
- (61) مبارك لسوس، التسيير المالي، (ديوان المطبوعات الجامعية)، بن عكنون، الجزائر، 2004.

المواقع الالكترونية

- 62) <http://jouvral.sustech.edu>
- 63) WWW.bohotti.blogspot.com

الملاحق

Désignation de l'entreprise :

Activité :

Adresse :

N° Article :

N° NIF :

N° RC :

La période
Du: **01/01/2016**
au: **31/12/2016**

BILAN

ACTIF	Note	Exercice 2016			Exercice 2015
		Brut	Amort-Prov.	Net	Net
ACTIF NON COURANTS					
Ecart d'acquisition(ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains		303 681 424.00		303 681 424.00	303 681 424.00
Bâtiments		165 179 895.08	162 686 935.25	2 492 959.83	3 073 927.89
Autres immobilisations corporelles		424 642 286.38	303 289 772.70	121 352 513.68	118 863 785.42
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours		9 438 977.59		9 438 977.59	13 193 184.75
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		94 400.00		94 400.00	94 400.00
Impôts différés actif		6 958 759.17		6 958 759.17	7 096 204.05
TOTAL ACTIF NON COURANT		909 995 742.22	465 976 707.95	444 019 034.27	446 002 926.11
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		357 620 256.11		357 620 256.11	343 238 330.73
Créances et emplois assimilés					
Clients		150 115 007.43	7 479 232.83	142 635 774.60	9 505 483.62
Autres débiteurs		99 431 054.94		99 431 054.94	111 410 064.91
Impôts et assimilés		337 843.19		337 843.19	123 782.49
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		64 605 077.78		64 605 077.78	43 742 726.94
TOTAL ACTIF COURANT		672 109 239.45	7 479 232.83	664 630 006.62	508 020 388.69
TOTAL GENERAL ACTIF		1582 104 981.67	473 455 940.78	1108 649 040.89	954 023 314.80

Désignation de
l'entreprise :

Activité :

Adresse :

N° Article :

N° NIF :

N° RC :

La période

Du: **01/01/2016**

au: **31/12/2016**

BILAN

P A S S I F	Note	Exercice 2016	Exercice 2015
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves /(Réserves consolidées(1))			
Ecart de réévaluation			
Ecart déquivalence (1)			
Résultat net /(Résultat net part du groupe /(1))		-31 405 965.96	-14 381 305.11
Autres capitaux propres -Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		-31 405 965.96	-14 381 305.11
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		138 182 526.92	128 188 895.43
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		36 625 048.31	36 433 407.37
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		174 807 575.23	164 622 302.80
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		6 102 938.86	15 038 239.89
Impôts		466 746.42	123 402.00
Autres dettes		958 677 746.34	788 620 675.22
Trésorerie Passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		965 247 431.62	803 782 317.11
TOTAL GENERAL PASSIF		1 108 649 040.89	954 023 314.80

Désignation de l'entreprise : _____
 Activité : _____
 Adresse : _____

N° Article : _____
 N° NIF : _____
 N° RC : _____

La période
 Du: **01/01/2016**
 au: **31/12/2016**

COMPTE DE RESULTAT
 (Par nature)

RUBRIQUES	NOTE	Exercice 2016	Exercice 2015
Chiffre d affaires		551 308 524.51	386 473 713.69
Variation stocks produits finis et en cours		5 424 744.41	141 416 425.06
Production immobilisée			
Subventions d exploitation			
I - Production de l'exercice		556 733 268.92	527 890 138.75
Achats consommés		389 606 385.99	367 446 423.93
Services extérieurs et autres services		23 500 297.13	21 907 585.93
II- Consommation de l'exercice		413 106 683.12	389 354 009.86
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		143 626 585.80	138 536 128.89
Charges de personnel		133 396 555.91	122 508 794.33
Impôts, taxes et versements assimilés		3 539 659.51	3 386 711.49
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		6 690 370.38	12 640 623.07
Autres produits opérationnels		953 723.51	2 847 389.59
Autres charges opérationnelles		1 939 148.54	5 604 330.94
Dotations aux amortissements et aux provisions		36 764 752.23	22 972 676.19
Reprise sur pertes de vateur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		-31 059 806.88	-13 088 994.47
Produits financiers			23 053.67
Charges financières		208 714.20	525 461.67
VI-RESULTAT FINANCIER		- 208 714.20	- 502 408.00
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		-31 268 521.08	-13 591 402.47
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		137 444.88	789 902.64
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		557 686 992.43	530 760 582.01
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		589 092 958.39	545 141 887.12
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-31 405 965.96	-14 381 305.11
Eléments extraordinaires (produits)(à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)(à préciser)			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X- RESULTAT NET L'EXERCICE		-31 405 965.96	-14 381 305.11
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence(1)			
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		-31 405 965.96	-14 381 305.11
Dont part des minoritaires(1)			
Part du groupe(1)			